

جدل قانوني بشأن سرعة تحويل الأسهم للسوق المحلي

الملف يحتاج حسم رقابي لتخفيف الشروط

ويعطل آليات التوازن السعري التلقائي، مع العلم أن كل الجهود التشريعية تحفز جذب الاستثمارات.

وطالب المستثمر بضرورة مراعاة طبيعة أسواق المال وإلغاء الإجراء المستحدث، وإعادة تفعيل الإيداع الفوري والمباشر للأسهم المحولة في حساب التداول كما كان معمول به طوال السنوات الماضية.

في المقابل كان هناك رأي للشركة المعنية تشير فيه إلى أن نهائية التعاملات المنصوص عليها في المادة 33 تتطلب عمل المطابقة والتحقق اللازمين لإتمام المعاملة، وبعد عمل المطابقة سوف يصبح التعامل نافذاً، كما أن المادة 34 حددت شروط التسوية والتي تتم وفقاً لقواعد الشركة الكويتية للتقاص. كما أن المادة 32-5-2 من دليل قواعد الإيداع المركزي توجب التحقق من الشروط.

فهل تجد مطالب المستثمرين مرونة في معالجة عامل الوقت ليتم تقليص اليومين لأدنى حد، خصوصاً وأنها ليست صفقة شراء أو بيع، بل تحويل يتبع صفقة تمت بنجاح، حتى يتمكنوا من البيع والشراء بمرونة دون ضياع فرص، لا سيما وأن بعض الأوقات قد تتصادف مع عطل رسمية طويلة فيزيد وقت التنفيذ وتحويل الأسهم لمدة أطول.

5-32 من قواعد الإيداع المركزي، حيث أنه في حالة تحويل الأوراق المالية بين حسابات مختلفة لنفس المالك فإن الحقوق والالتزامات تبقى قائمة، وهو ما يدل على أن الأسهم بمجرد انتقالها من حساب التداول في الأسواق الخليجية إلى حساب التداول في الكويت “لذات المالك” تظل أصولاً حرة مباشرة ولا يجوز خلق مركز قانوني جديد يمنع التصرف فيها.

3. ثمة تجاوز للصلاحيات وتعديل للمراكز دون نص، حيث أنه بالرجوع إلى قواعد المقاصة والإيداع لدى الشركة الكويتية للتقاص والشركة الكويتية للإيداع المركزي، لا يوجد نص يمنح الشركة سلطة الاحتجاز الاحترازي للأسهم الحرة غير المرهونة أو المحجوز عليها قضائياً.

4. مخالفة الترتيب التشريعي، حيث أن هذا الإجراء الإداري التشغيلي يتعارض مع حقوق الملكية وحرية التصرف المكفولة في القانون المدني وقانون هيئة الأسواق واللائحة التنفيذية وقواعد المقاصة والإيداع، وهو ما يخالف الترتيب الإلزامي المنصوص عليه في المادة 1-1-7 من قواعد الشركة الكويتية للتقاص.

5. تأخير الأسهم واحتجازها 48 ساعة يعوق حرية حركة رؤوس الأموال بين الأسواق المشتركة،

تأكيداً على الملف الذي طرحته “الاقتصادية”، قدم مستثمر مبررات قانونية مكتوبة تتعلق بعملية تأخير الأسهم المحولة من الأسواق الخليجية للسوق المحلي، وذلك إلى الشركة المعنية بعملية الإيداع المركزي قال فيها: “منذ سنوات نمارس عمليات التداول على الأسهم المدرجة بشكل مزدوج في بورصات دول الخليج، مثل دبي والبحرين، ويتم تحويلها بعد تسويتها دفترياً إلى حساب التداول الخاص في السوق المحلي، وكانت عملية التحويل الدفترية تتم في ذات اليوم دون أي تأخير، إلا أنه في مايو من العام الحالي 2026 بدأ إجراء مستحدث يقضي بالتحفظ على الأسهم واحتجازها لما يقارب 48 ساعة قبل إيداعها في حساب التداول، وهو ما يلحق ضرر لي كمتداول نتيجة تقلبات الأسعار الفورية في الأسواق”.

ومن أهم وأبرز المبررات القانونية والأسانيد التي تدعم حقوق المستثمرين ما يلي:

1. مخالفة قواعد نهائية التعاملات، حيث تنص المادة 133-1 من قواعد الإيداع المركزي على نفاذ التعاملات فور مطابقتها دفترياً، والأسهم المحولة تصل كأصل حر ومسواة بالكامل، واحتجازها يفتقر للسند القانوني.
2. حق نقل الأسهم دون قيود تؤكده المادة 1-5

معلومة جوهريّة:

01



يوروبني:

البنك الوطني
يحصد 5 جوائز
منها أفضل
بنك في الكويت
والأفضل في
الشرق الأوسط
للمسؤولية
الاجتماعية

02



يوروبني:

بيت التمويل
أفضل بنك إسلامي
في الكويت
وأفضل بنك في
الشرق الأوسط
لإدارة الثروات

03



يوروبني:

المركز المالي
أفضل بنك
استثماري في
الكويت

04



يوروبني:

الاستثمارات
الوطنية أفضل
بنك استثماري
في مجال الأسهم
في الكويت
لعام 2026

إنجازات عظيمة!!!

البورصة: 279 مليون دينار خسارة افتتاح الأسبوع

حق الارتداد قائم
بقوة والشركات تواصل
عملياتها بمرونة وتفاؤل

جلسة بيع وتردد
مدفوعة بضغط
التوترات الجيوسياسية



كتب محمود محمد:

بالرغم من الخسائر التي شهدتها بورصة الكويت في جلسة افتتاح الأسبوع التي تلت ارتفاع وتيرة الأحداث الجيوسياسية، والتي بلغت نحو 279 مليون دينار كويتي، إلا أن الأوساط الاستثمارية تؤكد على أن السوق الكويتي أثبت تاريخياً أنه عصي على الأزمات والتحديات، وسرعان ما يعود، مؤكدة أنه من قلب الأزمات تتولد الفرص وتتجدد. تراجع السوق أمس جاءت في سياق وإطار طبيعي للتفاعل مع طبيعة الأحداث ولم تكن مبالغ فيها، حيث تأتي تلك التراجعات في جلسات تصحيح عادية.

بالرغم من تفوق الأسهم المنخفضة إلا أنه كانت هناك براعم خضراء، حيث ارتفعت أسعار 22 شركة، ما يؤكد أن شهية الشراء لا تزال قائمة، وهناك مستثمرون قاموا بعمليات شراء انتقائية استغلالاً لمستويات أسعار تراجعت وانخفضت كثيراً، ومتوقع لها أن تواصل تحقيق أرباح وتمنح المساهمين توزيعات تتناسب مع الأداء

المحقق.

مرحلة التوترات هي مرحلة تحدي، وقد تتناسب أكثر مع أصحاب التوجهات الاستثمارية طويلة الأجل، والرهان على العوامل الإيجابية والأساسيات القوية لكل مجموعة أو كيان، ومن قبلهم البيئة العامة التي مهما كانت هناك من أرقام متراجعة أو سلبية فهناك براعة وقدرة على إدارة الأوضاع وفقاً لمصادر تمويل مختلفة.

وسط التوترات والأحداث تستمر الممارسات التقليدية والاعتيادية لأعمال الشركات وأنشطة البنوك التمويلية ولا تتوقف، حيث جددت شركة مدرجة تسهيلات بقيمة 3.5 مليون دينار، والجدوى والأهمية ليست في قيمة المبلغ بقدر القيمة المعنوية للقرار في هذا التوقيت وفي ظل المرحلة.

يبقى السوق الكويتي من أقوى الأسواق التي تتميز بقوة وسرعة الارتداد، والتي تحوي كيانات وشركات تملك من الخبرات والقدرات والإمكانات المالية ما يمكنها من عبور المرحلة.

أمس تغلبت العاطفة على القرارات الاستثمارية، وهبطت أسعار أسهم 93 شركة مقابل ارتفاع 22 أخرى، وبلغت قيمة التداولات 58.424 مليون دينار كويتي، وتراجعت كمية الأسهم المتداولة بنسبة 55.1%، وتراجعت قيمة التداول 25.6%، والصفقات 13.4%، وأغلقت القيمة السوقية للبورصة عند مستوى 51,8 مليار دينار.

وخيم التراجع على أداء المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت أمس إذ انخفض مؤشر السوق الأول و«العام» 0.42% و 0.54% علي التوالي، كما تراجع المؤشران الرئيسي 50 والرئيسي بنحو 1.28% و 1.10% على الترتيب، عن مستوى الخميس الماضي.

وأثر على الجلسة تراجع 12 قطاعاً في مقدمتها التأمين بـ3.82%، بينما ارتفع قطاع السلع الاستهلاكية بـ2.63%.

وجاء سهم «التخصيص» في مقدمة نشاط الكميات بنحو 22.62 مليون سهم، فيما تصدر السيولة سهم «بيتك» بقيمة 8.91 مليون دينار.

الاستثمارات الصناعية: موافقة على تسوية الديون نقدياً وعينياً

مناقشة خطة الهيكل 6 سبتمبر المقبل وتوفير البيانات المالية المدققة للشركة لآخر خمس سنوات

الدائنين بوجود أمين إعادة الهيكلة للتصويت على الخطة في 14 يونيو 2026، وتقرر من خلاله بالإجماع تأجيل مناقشة الخطة لتاريخ 6 سبتمبر 2026، على أن تقوم الشركة خلال هذه الفترة بتزويد الدائنين بالبيانات المالية المدققة للشركة لآخر خمس سنوات بالإضافة إلى أي بيانات مالية أخرى متوفرة لأصول واستثمارات الشركة.

أموالها مقابل تسوية ديونها كلياً أو جزئياً، سواء من خلال السداد النقدي أو العيني لكامل الديون، أو سداد جزء منها نقداً أو عينياً مع إسقاط الباقي أو جدولته، بما يترتب عليه إبراء ذمة الشركة من الدين كلياً أو جزئياً، مع تفويض مجلس الإدارة باتخاذ ما يلزم لتنفيذ ذلك بعد تصويت الدائنين ومصادقة القاضي على الخطة. يذكر أنه كان تم عقد الاجتماع الثاني مع لجنة

عقدت شركة الاستثمارات الصناعية الجمعية العمومية غير العادية المؤجلة بنسبة حضور 57.90%، بما يعادل 62.615 مليون سهماً، ناقشت فيها تطورات وتسلسل خطة الهيكل، وتمت الموافقة على تفويض مجلس الإدارة لاتخاذ التدابير اللازمة وفقاً للقوانين واللوائح. وتمت الموافقة على أن تقوم خطة إعادة الهيكلة على أساس تخلي الشركة عن بعض

إفصاحات البورصة

«برقان»: موافقة «أسواق المال» على زيادة حقوق المساهمين بـ 50 مليون دينار

أعلن بنك برقان حصوله على موافقة هيئة أسواق المال على زيادة حقوق المساهمين للبنك عن طريق إصدار أسهم حقوق الأولوية.

تتضمن الموافقة إصدار أسهم حقوق الأولوية زيادة في حقوق المساهمين للبنك بما يصل إلى 50 مليون دينار كويتي؛ وذلك رهنًا باستكمال المتطلبات والإجراءات الرقابية المتبقية.

وتابع البنك أنه سيتم الإفصاح عن المزيد من التفاصيل المتعلقة بإصدار أسهم حقوق الأولوية؛ بما في ذلك شروط الطرح والجدول الزمني ذات الصلة؛ وفقاً للمتطلبات الرقابية المعمول بها وبعد استكمال الإجراءات اللازمة.

وتوقع «برقان» عند استكمال إصدار أسهم حقوق الأولوية، أن ترتفع حقوق مساهمي البنك بنحو 50 مليون دينار كويتي.

كما يتوقع أن تسهم زيادة رأس المال في تعزيز القاعدة الرأسمالية للبنك وتحسين نسب رأس المال الرقابية بنحو 60 نقطة أساس؛ بما في ذلك نسبة رأس المال العادي من الشريحة الأولى (CET1)، ونسبة رأس المال من الشريحة الأولى (Tier 1)، وإجمالي نسبة كفاية رأس المال (CAR).

الفلاح رئيساً لشركة «بيوت» والخنه نائباً ورئيساً تنفيذياً



أعلنت شركة بيوت القابضة عن إعادة تشكيل مجلس الإدارة بناءً على موافقة الجمعية العامة غير العادية على تعديل المادة رقم 14 من النظام الأساسي الخاصة بعدد أعضاء مجلس الإدارة.

وتبعاً للقرار تم إعادة تشكيل مجلس الإدارة برئاسة إياد علي جاسم الفلاح، وينوب عنه ويشغل منصب الرئيس التنفيذي عبدالرحمن محمد صالح الخنة، ويضم في عضويته إبراهيم عبدالله الخزام، وصالح محمد صالح الخنة، وعصام عيسى عبدالرحمن العسوسي ممثلاً عن وقف ثلث محمد صالح الخنة.

وكانت الجمعية العامة غير العادية لـ«بيوت» قد أقرت تعديل المادة رقم 14 من النظام الأساسي؛ ليتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من 5 أعضاء تنتخبهم الجمعية العامة بالتصويت السري، على أن يضم مجلس الإدارة 20% من أعضائه على الأقل من الأعضاء المستقلين.



إفصاحات البورصة

«الكوت»: تجديد تسهيلات
مصرفية بقيمة 3.5 مليون دينار

وقعت شركة الكوت للمشاريع الصناعية على عقد تجديد اتفاقية التسهيلات المصرفية (نقدية وغير نقدية) مع أحد البنوك المحلية. تم التجديد حتى تاريخ 31 مايو 2027 بقيمة 3.50 مليون دينار؛ لتمويل أنشطتها التشغيلية. وأشارت إلى أن الأثر المالي ينحصر عند استخدام التسهيلات المصرفية، مبينة أنه سيتم الإيضاح عند الاستخدام في ملاحظات البيانات المالية في الفترة المحددة.

5.36% ملكية
«الشال الاستثمارية»
في «كفيك»

كشف نموذج إفصاح عن تحقق مصلحة شخص مستفيد، والهدف من التملك تسجيل مجموعة الشال الاستثمارية القابضة نسبة ملكية أسهم بـ 5.36% في شركة كفيك للاستثمار، بواقع 16.03 مليون سهم. نسبة الملكية نتجت عن إتمام إجراء استحواذ اندماج عن طريق الضم، إذ قامت بموجبة «كفيك» بالاستحواذ على شركة رساميل للاستثمار مما نتج عنه تسجيل نسبة ملكية أسهم بنسبة 5.36% في «كفيك» باسم «الشال». وذكر البيان إلى أن «الشال» كانت تمتلك نسبة 30% في شركة رساميل للاستثمار قبل إتمام عملية الاندماج المذكورة. وكانت «كفيك» قد أعلنت الأسبوع الماضي الانتهاء من تنفيذ عملية الاندماج بطريق الضم مع «رساميل»، وإتمام عملية تبادل الأسهم وزيادة رأس المال؛ لتصبح «كفيك» الشركة الدامجة و«رساميل» الشركة المندمجة مع زيادة رأس المال بنحو 5.3 مليون دينار. واستناداً إلى بيانات بورصة الكويت، فإن رأس مال «كفيك» يبلغ 29.89 مليون دينار، موزع على 298.91 مليون سهم، بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد.

«الفنادق الكويتية»: 346.7 ألف
دينار أرباح النصف الأول

انخفض صافي ربح شركة الفنادق الكويتية خلال الربع الثاني من عام 2026 بنسبة 23.65% سنوياً؛ بما ضغط على النتائج النصفية. سجلت «الفنادق» صافي ربح بـ 134.36 ألف دينار في الثلاثة أشهر المنتهية بـ 30 يونيو السابق، مقابل 175.99 ألف دينار صافي ربح الربع الثاني من عام 2025.. وحققت الشركة ربحاً خلال النصف الأول من عام 2026 بقيمة 346.72 ألف دينار، مقابل 720.08 ألف دينار في الفترة المماثلة من العام المنصرم، بتراجع سنوي 51.85%.. وعزا البيان النتائج المسجلة إلى ارتفاع مصاريف التشغيل والمصروفات العمومية، وانخفاض الإيرادات، وتأثر قطاع الضيافة بالأحداث الجيوسياسية.

بورصات خليجية

مؤشر السوق الموازي
يغلق متراجعا 0.37%

ريال، متبوعاً بسهم برج المعرفة الذي انخفض بنسبة 8.65% ليصل إلى 6.23 ريال، وتراجع سهم الخزامى بنسبة 8.33%، والقمم بنسبة 6.05%، ومصنع البتال بنسبة 6.01%. وعلى صعيد النشاط من حيث القيمة المتداولة، استحوذ سهم موبي للصناعة على الصدارة بسيولة بلغت 2.27 مليون ريال رغم تراجعته بنسبة 3.50%، وجاء سهم إدارات ثانياً بقيمة 1.58 مليون ريال مع انخفاض سعره بنسبة 1.70%، وحل سهم قمة السعودية في المرتبة الثالثة بسيولة قدرها 1.02 مليون ريال مع استقرار سعره دون تغيير. ومن حيث كمية الأسهم المتداولة، تصدر سهم موبي للصناعة القائمة بنحو 0.23 مليون سهم، يليه سهم تدوير بتبادل 0.21 مليون سهم، ثم سهم قمة السعودية بواقع 0.14 مليون سهم، وسهم آيكتك بنحو 0.13 مليون سهم.

أنهى مؤشر السوق الموازي السعودي (نمو) جلسة تداول الأحد على انخفاض بلغ 82.98 نقطة، ليغلق عند مستوى 22,156.33 نقطة بنسبة تراجع بلغت 0.37%. وشهدت الجلسة تفوق عدد الشركات الخاسرة التي بلغت 38 شركة مقابل ارتفاع 25 شركة، فيما استقرت أسعار 63 شركة دون تغيير، وسجلت قيم التداول الإجمالية 13.6 مليون ريال، بتداول 1.78 مليون سهم. وبالنظر إلى حركة الأسهم، تصدر سهم رماث قائمة الارتفاعات بنسبة 7.68% ليصل إلى سعر 30.58 ريال، تلاه سهم تام التنموية الذي صعد بنسبة 7.64% مغلقاً عند 81.7 ريال، كما حقق سهم طاقات مكاسب بنسبة 5.01%، وسهم كير بنسبة 4.80%، والأشغال الميسرة بنسبة 4.43%. وفي المقابل، سجل سهم آيكتك التراجع الأكبر في السوق بنسبة 10.22% ليغلق عند 1.23



بورصات خليجية

تراجع طفيف لمؤشر «تاسي» وسط تدني مستويات السيولة



الأكثر نشاطاً من حيث القيمة والكمية، حيث بلغت قيمة تداولاته 208.84 مليون ريال عبر 13.91 مليون سهم، مرتفعاً بنسبة 3.02%.

وجاء سهم الراجحي في المرتبة الثانية من حيث السيولة بنحو 151.11 مليون ريال، تلاه سهم أرامكو السعودية بـ 125.75 مليون ريال. وفي نشاط الكميات، حل سهم أمريكانا ثانياً بتداول 10.39 مليون سهم، مسجلاً تراجعاً بنسبة 1.41%.

وفيما يخص الأرقام القياسية، سجلت عدة أسهم مستويات متدنية جديدة، حيث أغلق سهم مجموعة تداول عند أدنى مستوى في 52 أسبوعاً بسعر 124.4 ريال، وكذلك أسهم شاكر ولجام للرياضة والخريف وميهانا.

وعلى صعيد القيعان التاريخية في السوق الرئيسية، سجلت أسهم تكوين (4.55 ريال)، نفوذ (6.74 ريال)، أسمنت المدينة (10.5 ريال)، أسمنت الشمالية (6.56 ريال)، وأسمنت تبوك (7.58 ريال) أدنى مستويات سعرية لها منذ الإدراج.

السلع الكمالية بنسبة 2.08%، وأغلق قطاع إنتاج الأغذية متراجعا 1.56%.

وفي المقابل، تصدر قطاع الطاقة قائمة الارتفاعات بنسبة 0.62% وبسيولة بلغت 429.76 مليون ريال، تلاه قطاع الاتصالات بنسبة 0.51%، كما ارتفع قطاع المواد الأساسية بنسبة 0.31% وقطاع البنوك بنسبة 0.19%.

تحركات الأسهم وفي قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً، صعد سهم مدينة المعرفة 9.99% ليغلق عند 13.21 ريال، عقب إفصاح الشركة عن إتمام صفقات بيع قطع أراضي ضمن مخططها العام بالمدينة المنورة، كما صعد سهم عناية بنسبة 6.90%، وسهم أماك بنسبة 4.93%.

وعلى الجانب الآخر، تصدر سهم رسن قائمة التراجعات بنسبة 3.60% ليغلق عند 134 ريالاً، تلاه سهم سماسكو بنسبة 3.41%، ثم ثمار بنسبة 3.28%.

الأعلى نشاطاً

ومن حيث النشاط، تصدر سهم بترو رابع قائمة الأسهم

أنهى مؤشر سوق الأسهم السعودية الرئيسية (تاسي) تعاملات جلسة الأحد بتراجع طفيف بلغت نسبته 0.03% بخسائر بلغت 3.46 نقطة، ليغلق عند مستوى 10,716.82 نقطة.

وسجلت الجلسة تفوقاً ملحوظاً للشركات الخاسرة التي بلغ عددها 190 شركة مقابل ارتفاع 65 شركة، في حين استقرت أسهم 15 شركة دون تغيير، وبلغت قيم التداولات الإجمالية 2.38 مليار ريال، بتداولات بلغت 130.92 مليون سهم.

واتسم أداء المؤشر خلال الجلسة بالتذبذب في نطاق 80.34 نقطة، حيث سجل أعلى مستوى له عند 10,732.75 نقطة، بينما هبط إلى أدنى نقطة له عند 10,652.41 نقطة، قبل أن يقلص خسائره عند الإغلاق مقارنة بالافتتاح الذي كان عند 10,713.97 نقطة.

16 قطاعاً باللون الأحمر

وعلى صعيد أداء القطاعات، جاء إغلاق 16 قطاعاً باللون الأحمر، وتصدر قطاع المنتجات المنزلية والشخصية الخسائر بعد هبوطه 2.11%، وتراجع قطاع تجزئة وتوزيع

مؤشر بورصة مسقط يتراجع 0.98%

بنسبة 9.87%، وتراجع سهم عمان والإمارات القابضة القيادي بنسبة 9.79%. وكان الخدمات أقل القطاعات تراجعاً بنسبة 0.85%؛ بضغط سهم الباطنة للطاقة القيادي المتراجع بنسبة 2.22%، وتراجع سهم أسياك للنقل البحري القيادي بنسبة 2.2%.

وارتفع حجم التداولات بنسبة 10.89%، إلى 89.25 مليون ورقة مالية، مقابل 80.49 مليون ورقة مالية بالجلسة السابقة. وتراجعت قيمة التداولات بنسبة 6.93%، خلال الجلسة إلى 24.64 مليون ريال، مقارنةً بنحو 26.48 مليون ريال جلسة الخميس الماضي.

وتصدر سهم بنك صحر الدولي الأسهم النشطة حجماً بتداول 16.76 مليون سهم، فيما تصدر سهم أوكيو للصناعات الأساسية النشاط قيمةً بنحو 3.99 مليون ريال.

أنهى المؤشر العام لبورصة مسقط تعاملات أمس أولى جلسات الأسبوع، على تراجع بنسبة 0.98%، بإقفاله عند مستوى 7,407.09 نقطة، خاسراً 73.52 نقطة، مقارنةً بمستوياته بنهاية جلسة الخميس الماضي.

وتأثر المؤشر العام، بتراجع الأسهم القيادية، والأداء السلبي للقطاعات مجتمعة، وتقدمها الصناعة بنسبة 1.83%؛ بضغط سهم الصفاء للأغذية القيادي المتراجع بنسبة 7.89%، وتراجع سهم جلفار للهندسة والمقاولات القيادي بنسبة 7.14%.

وحد من تراجع قطاع الصناعة صدارة سهم الأسهم العمانية للراحين بنسبة 4.55%.

وتراجع مؤشر المالي بنسبة 1.14%؛ مع تقدم سهم مسقط للتأمين على المتراجعين



للطلاب أو
الإستفسار

بورصات عالمية

صناديق الأسهم الأميركية تسجل أول تخارج أسبوعي في ثلاثة أسابيع بنحو 4.8 مليار دولار



سجلت صناديق الأسهم الأميركية تدفقات خارجة صافية بقيمة 4.8 مليار دولار خلال الأسبوع المنتهي في 15 يوليو، في أول موجة سحب أسبوعية خلال ثلاثة أسابيع، حسب بيانات LSEG مع تعرض أسهم الرقائق لضغوط وتصادد التوترات بين الولايات المتحدة وإيران.

وسحب المستثمرون 7.2 مليار دولار من صناديق النمو، مقابل استمرار الإقبال على صناديق القيمة التي جذبت 3 مليارات دولار للأسبوع الثالث على التوالي.

وفي المقابل، حافظت صناديق السندات الأميركية على جاذبيتها للأسبوع الثالث عشر على التوالي، مسجلة تدفقات داخلية بقيمة 9.9 مليار دولار، في ظل توجه المستثمرين نحو أدوات الدخل الثابت وسط حالة عدم اليقين في الأسواق.

مديرو الصناديق في لندن ونيويورك وطوكيو يتابعون السوق الكورية لقياس اتجاهات أسهم الذكاء الاصطناعي

رئيس استراتيجية الأسهم اليابانية في شركة «أورتوس أدفايزرز» (Ortus Advisors)، إلى إضافة رسم بياني لمؤشر كوسبي إلى قائمة المؤشرات التي يراقبها عن كثب في وقت سابق من هذا العام، وذلك للمرة الأولى منذ أكثر من عقدين. وقال هيرالد فان دير لينده، رئيس استراتيجية الأسهم لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في إتش إس بي سي هولدينجز (HSBC Holdings)، إن كوريا أصبحت تُناقش في «جميع الاجتماعات» حالياً. ومن جانبه، قال تاي هوي، كبير استراتيجيي الأسواق لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في «جيه بي مورغان أسيت مانجمنت»: «أعتقد أنني لم أقدم عرضاً لفريقي العالمي عن كوريا حتى هذا العام».

موجة البيع الحادة تهدد كوريا

لكن نفوذ كوريا قد يتراجع مع استمرار موجة البيع الحادة في السوق. فقد هبط مؤشر «كوسبي» بنسبة 25% منذ نروته في يونيو، ما أدى إلى محو تريليون دولار من قيمته السوقية، وهو ما يهدد بإضعاف تأثيره على الأسواق العالمية. كما فقدت شركتا صناعة الرقائق الرئاسيتان في البلاد ما لا يقل عن 30% من قيمتهما السوقية لكل منهما. وقد يسهم قرار كوريا تعليق إدراج منتجات الاستثمار المتداولة المعتمدة على الدين والمرتبطة بأسهم منفردة بصورة مؤقتة في الحد من المضاربات وتقلبات السوق.

ورغم ذلك، لا يزال المؤشر القياسي مرتفعاً بنسبة 62% منذ بداية العام، ليظل من بين أفضل الأسواق أداءً على مستوى العالم. ونظراً للدور المحوري الذي تؤديه شركتا «إس كيه هاينكس» و«سامسونج إلكترونيكس» في إمدادات رقائق الذاكرة، فمن المرجح أن يبقى السوق الكوري المحرك الرئيسي لاستثمارات الذكاء الاصطناعي العالمية خلال المستقبل المنظور.

وقالت تشيسا كوباياشي، استراتيجية الأسهم اليابانية لدى «يو بي إس سومي تراسيت لإدارة الثروات» (UBS SuMi TRUST Wealth Management): “هذا هو الوضع الطبيعي الجديد الذي يتعين على المستثمرين تقبله، طالما استمرت موجة صعود أسهم الذكاء الاصطناعي». وأضافت: «كون الأسواق أصبحت تُقاد من قبل سوق لا تزال غير ناضجة نسبياً، وتشهد تقلبات مرتبطة بالرافعة المالية، يجعل التداول أكثر صعوبة لأن تحركات الأسعار قد تنحرف عن العوامل الأساسية».

الصناديق المتداولة في البورصة (ETFs) التي تركز على الشركات الكورية المدرجة في نيويورك. وأضاف: «الأمر أشبه بمتابعة تمتد على مدار تقريباً».

وقد تجلت هذه الديناميكية بوضوح الأسبوع الماضي، إذ أدت موجة بيع في السوق الكورية يوم الإثنين، مدفوعة بتجدد الشكوك حول الطلب المستقبلي على تقنيات الذكاء الاصطناعي، إلى هبوط مؤشر «كوسبي» بنحو 9%، قبل أن تمتد موجة الضعف إلى وول ستريت. كما تراجعت أسهم «إس كيه هاينكس» المدرجة في الولايات المتحدة بنسبة 9.3%، لتضغط بدورها على أسهم كبرى شركات الرقائق الأخرى.

ارتباط بين بورصة كوريا والأسواق الأميركية

أصبحت العلاقة الوثيقة بين السوق الكورية والأسواق الأميركية أكثر وضوحاً في البيانات. فقد ارتفع معامل الارتباط بين مؤشر «كوسبي» ومؤشر «ناسداك 100» خلال آخر 60 يوماً إلى 0.46، وهو مستوى يقترب من أعلى قراءة في عامين، ويقارب ثلاثة أضعاف متوسطه خلال السنوات الخمس الماضية البالغ 0.16، وفقاً لبيانات جمعتها «بلومبرغ».

قال إيفان فاينسيث، كبير مسؤولي الاستثمار في «تيغريس فاينانشال بارتنرز» (Tigress Financial Partners) في نيويورك، إن كوريا الجنوبية أصبحت فعلياً جزءاً من منظومة التقلبات نفسها التي تضم مؤشر ناسداك ومؤشر فيلادلفيا لأشباه الموصلات (SOX)، إذ باتت أسهم «إس كيه هاينكس» و«سامسونج» ومؤشر كوسبي تُستخدم كمؤشر استباقي لاتجاهات المخاطر المرتبطة بقطاع الذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات في الولايات المتحدة قبل افتتاح الأسواق الأميركية. وأضاف أن كوريا الجنوبية لم تعد «سوقاً ناشئة هامشية بعيدة عن المتابعة».

يبدو أن تأثير الأسهم الكورية الجنوبية يصبح أكثر وضوحاً عندما تتعرض السوق لموجات هبوط. فوفقاً لبيانات جمعتها «بلومبرغ»، ارتفعت حساسية مؤشر «ناسداك 100» لتحركات مؤشر «كوسبي» خلال فترات ضعف السوق الكورية إلى أعلى مستوى لها منذ عام 1990 في 7 يوليو. كما ارتفع مقياس مماثل يقيس تأثير أداء السوق الكورية على مؤشر «إم إس سي آي» العالمي (MSCI) إلى أعلى مستوياته في أربع سنوات خلال وقت سابق من الشهر الجاري.

كذلك، ارتفع مستوى الارتباط بين مؤشر «كوسبي» الكوري ومؤشر «نيكاي 225» الياباني. ودفع ذلك أندرو جاكسون،

على مستوى مديري الصناديق في لندن ونيويورك وطوكيو، برزت عادة جديدة قبل بدء جلسات التداول: تفقد أداء الأسهم الكورية الجنوبية.

فبعد أن كانت كوريا الجنوبية سوقاً هامشية بالنسبة لكثير من المستثمرين العالميين، أصبحت سوق الأسهم فيها، البالغة قيمتها نحو 4 تريليونات دولار، توفر مؤشراً مبكراً على شهية المخاطرة، حيث تؤثر التقلبات الناتجة عن الذكاء الاصطناعي في أسهم شركتي «سامسونج إلكترونيكس» و«إس كيه هاينكس» على أسهم شركات الرقائق حول العالم. يُعيد هذا التحول تشكيل ممارسات الاستثمار. قدّم كبير استراتيجيي أسواق آسيا في «جيه بي مورغان أسيت مانجمنت» (JPMorgan Asset Management) عرضاً توضيحياً عن السوق الكورية لفريق الشركة العالمي لأول مرة خلال 14 عاماً من عمله. كما بدأ متداولون يابانيون بإضافة مؤشر «كوسبي» إلى القوائم التي يراقبونها. يقول هاني رضا، مدير محافظ استثمارية في «باين بريدج إنفستمنت» (PineBridge Investments) ومقرها في لندن: «جميعنا مستثمرون كوريون الآن».

لكن تنامي تأثير السوق الكورية يحمل جانباً سلبياً أيضاً، إذ أصبح مؤشر «كوسبي» من بين أكثر المؤشرات الرئيسية تقلباً في العالم، مع مساهمة التداولات ذات الرافعة المالية في تضخيم حدة التحركات. كما أن الإدراج الأخير لسهم «إس كيه هاينكس» في الولايات المتحدة وسّع نطاق تأثير السوق الكورية إلى وول ستريت، ما جعل التداولات المدفوعة بمعنويات المستثمرين في كوريا تحدد بصورة متزايدة اتجاه أسهم الذكاء الاصطناعي العالمية على مدار الساعة.

جلسة تقلبات مرتقبة

قد تشهد السوق الكورية الجنوبية جلسة أخرى تتسم بالتقلبات عند استئناف التداول بعد عطلة نهاية أسبوع طويلة، إذ تعرضت أسهم شركات الرقائق العالمية لضغوط بيع يوم الجمعة عقب تحقيق شركة ناشئة صينية في مجال الذكاء الاصطناعي اختراقاً مفاجئاً، ما أعاد إثارة الشكوك بشأن جدوى الإنفاق الرأسمالي الضخم في القطاع.

يقول رضا إنه يبدأ يومه بمتابعة سوق سيؤول لقياس اتجاهات التداول المرتبطة بالذكاء الاصطناعي. وبمجرد إغلاق السوق الكورية، يحول اهتمامه إلى شهادات الإيداع الأميركية (ADRs) لشركة «إس كيه هاينكس»، إضافة إلى

نشرة كامكو إنفست اليومية لمؤشرات بورصة الكويت

19 يوليو 2026

ملاحظة: مضاعف السعر للرجعية مضروب على أساس الأسعار الحالية وصافي الإرباح لـ 12 شهر المنتهية في 31 مارس 2026. مضاعف السعر للقيمة التقديرية مضروب على أساس الأسعار الحالية وحقوق المساهمين كما في 31 مارس 2026. العائد الجوي للأسهم مضروب على أساس التوزيعات التقديرية لعام 2025 والأسعار الحالية. الشركات التي تختلف في سنواتها المالية يتم التعامل معها بشكل منفصل لإجراء أي تعديلات ضرورية بعد إعلان آخر نتائج مالية. NA غير مطابق NM غير قابل للاختصاص

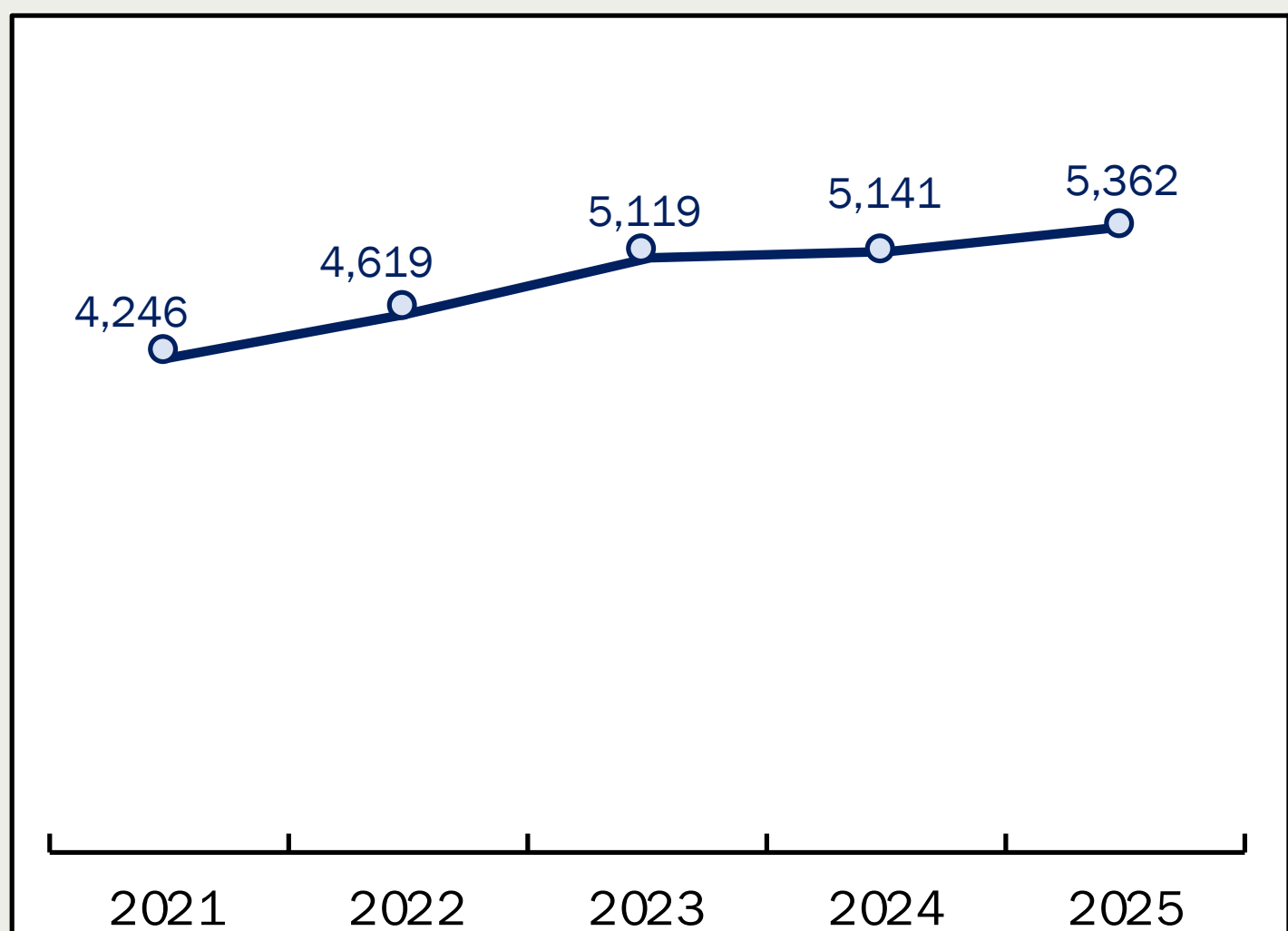
البنك المركزي:

بيانات «الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2025» عن الكويت ليست نهائية

17.6 مليار دولار أمريكي حجم الاستثمار الأجنبي حتى نهاية العام الماضي



رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دولة الكويت (الداخلية)
مليون دينار كويتي



المصدر: بنك الكويت المركزي

للمعنيين والمهتمين الاطلاع على تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الكويت من خلال أحدث إحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي المتاحة على الموقع الإلكتروني لبنك الكويت المركزي (www.cbk.gov.kw).

من الأدوات المالية. وفي حال توسيع النطاق لتشتمل على كافة الأدوات المالية سألقة الذكر ترتفع التدفقات الداخلة إلى نحو 11.8 مليار دينار، أي بما يعادل نحو 38.5 مليار دولار أمريكي. واختتم البنك المركزي تصريحه بالإشارة إلى أنه يمكن

قال بنك الكويت المركزي في إطار المتابعته المستمرة لما يُداول في وسائل الإعلام والمنصات المختلفة بشأن الاقتصاد الكويتي، ولاسيما ما أُثير حول تقرير الاستثمار العالمي 2026 الصادر في 7 يوليو 2026 عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وما تضمنه من بيانات بشأن تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الكويت، أوضح بنك الكويت المركزي أن البيانات الواردة في تقرير الاستثمار العالمي 2026 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الكويت لعام 2025 تمثل تقديرات أولية، ولا تعكس البيانات الرسمية النهائية لدولة الكويت، موضحاً أن البيانات الفعلية المستندة إلى إحصاءات ميزان المدفوعات والصادرة عن بنك الكويت المركزي تُقدم صورة أكثر دقة لواقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2025.

وأشار بنك الكويت المركزي إلى أن البيانات الفعلية المنشورة على موقعه الإلكتروني، تُبين أن قيمة الاستثمارات المباشرة لدولة الكويت في الخارج (التدفقات الخارجة) بلغت نحو 915 مليون دينار في عام 2025، بما يُعادل نحو 3.0 مليار دولار أمريكي، وتعكس هذه التدفقات توسع مؤسسات القطاع الخاص، ولاسيما البنوك، في استثماراتها الخارجية ضمن استراتيجيات إدارة الأصول والتواجد الخارجي وتنويع الاستثمارات، وذلك في إطار النشاط الاستثماري الخارجي لتلك الجهات.

وعلى صعيد التدفقات الداخلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في دولة الكويت، أشار البنك المركزي إلى أنها سجلت نحو 126.4 مليون دينار في عام 2025، أي ما يعادل نحو 412.4 مليون دولار أمريكي.

وعلى صعيد الأرصدة، تُشير البيانات إلى استمرار ارتفاع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الكويت خلال السنوات الماضية ليلبلغ نحو 5.4 مليار دينار في نهاية عام 2025، أي بما يعادل نحو 17.6 مليار دولار أمريكي، بما يعكس تراكم الاستثمارات الأجنبية المباشرة القائمة في الاقتصاد الكويتي واستمرار جاذبيته كوجهة استثمارية. هذا، وتشتمل تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاستثمارات التي تمنح المستثمر الأجنبي حصة مؤثرة (10% أو أكثر) في منشأة داخل أو خارج الدولة، ولا تشتمل على الأوراق المالية (الأسهم والسندات أقل من 10%)، والمشتقات المالية، والودائع والقروض وغيرها

بورصة الكويت تختتم شراكتها الاستراتيجية مع «إنجاز»

برامج تدريبية متخصصة امتدت إلى 18 مؤسسة تعليمية خلال ثمانية أشهر

تمكين 931 طالباً وطالبة في مجالات الثقافة المالية وريادة الأعمال



انطلاقاً من إيمانها الراسخ بأن بناء أسواق مالية أكثر استدامة يبدأ بالاستثمار في المعرفة، أعلنت بورصة الكويت عن اختتام شراكتها الاستراتيجية مع جمعية إنجاز الكويت للعام الأكاديمي (2025/2026) بنجاح استثنائي، والتي أثمرت عن تمكين 931 طالباً وطالبة من المرحلتين المتوسطة والثانوية من خلال أربعة برامج متخصصة في الثقافة المالية وريادة الأعمال.

امتدت الشراكة خلال الفترة من ديسمبر 2025 حتى يوليو 2026، وشملت 18 مؤسسة تعليمية في مختلف أنحاء دولة الكويت، حيث تجاوزت المبادرة العدد المستهدف بنسبة إنجاز بلغت 116%. ذلك ويعكس هذا الإنجاز التزام بورصة الكويت المستمر بمسؤوليتها المجتمعية ودورها في تعزيز الوعي المالي، بما يساهم في إعداد جيل قادر على اتخاذ قرارات مالية مدروسة والمساهمة بفاعلية في الاقتصاد الوطني.

مبادرات تعليمية تفاعلية لنشر الثقافة الاقتصادية ومفاهيم الاستثمار

يأتي برنامج «إنجاز الكويت» للتوعية المالية ضمن المبادرات التعليمية التي تقدمها جمعية إنجاز الكويت غير الربحية، بهدف تزويد الطلبة بالمعرفة والمهارات العملية في مجالات إدارة الأموال، والاستثمار، وريادة الأعمال، من خلال برامج تفاعلية تجمع بين الجانب النظري والتطبيق العملي.

وقد صُممت البرامج لتناسب مختلف المراحل العمرية، بمشاركة نخبة من متطوعي القطاع الخاص، بهدف ربط الطلبة بالممارسات الواقعية في عالم المال والأعمال، وشملت:

برنامج «أموالي ومستقبلي»: استفاد منه 176 طالباً وطالبة من المرحلة المتوسطة، حيث ركز على تعريف المشاركين بمفاهيم الثقافة المالية، وإدارة الأموال، وفهم آليات الأسواق العالمية من خلال أنشطة تطبيقية تنمي مهارات اتخاذ القرار الاقتصادي.

برنامج «أنا ريادي»: استقطب العدد الأكبر من المشاركين بواقع 324 طالباً وطالبة من المرحلة المتوسطة، وقدم لهم تجربة عملية في ريادة الأعمال، بدءاً من تطوير الأفكار والمنتجات ووصولاً إلى إعداد العروض الاستثمارية التي تحاكي بيئة سوق المال.

برنامج «التمويل الشخصي»: شارك فيه 266 طالباً وطالبة من المرحلتين الثانوية والجامعية، وركز على تعزيز مهارات التخطيط المالي من خلال مفاهيم الادخار، وإعداد الميزانيات، وإدارة الائتمان، واتخاذ القرارات المالية السليمة، باعتبارها ركائز أساسية لبناء وعي مالي مستدام.

برنامج «الشركة»: أتاح لـ165 طالباً وطالبة من المرحلتين الثانوية والجامعية فرصة تأسيس وإدارة شركات افتراضية تحت إشراف مرشدين من القطاع الخاص، إلى جانب تطوير مهاراتهم التنافسية للمشاركة في مسابقة إنجاز العرب الإقليمية وتمثيل دولة الكويت.

شراكة استراتيجية لتمكين الشباب وبناء القدرات

تعليقاً على نتائج الشراكة، قال ناصر مشاري السنعوسي، رئيس أول إدارة التسويق والاتصال المؤسسي في بورصة الكويت: «تؤمن بورصة الكويت بأن بناء مستقبل مالي مستدام يبدأ من تعزيز المعرفة وترسيخ الوعي المالي لدى الأجيال القادمة. ومن خلال شراكتنا مع جمعية إنجاز الكويت ورعايتنا لبرامجها التعليمية، نجحنا في توفير تجارب تفاعلية أسهمت في تمكين الطلبة من اكتساب مهارات أساسية في إدارة الأموال، والاستثمار، وريادة الأعمال، وربط المفاهيم المالية بالتطبيق العملي بما يعزز قدرتهم على اتخاذ قرارات مالية واعية في المستقبل..»

وأضاف السنعوسي: «نفخر بالنتائج التي حققتها هذه الشراكة، والتي أسهمت في تمكين 931 طالباً وطالبة، متجاوزة الأهداف المحددة، ونؤكد استمرار التزام بورصة الكويت بدعم المبادرات التي تعزز الثقافة المالية وتساهم في إعداد جيل أكثر وعياً وقدرته على المشاركة في مسيرة التنمية الاقتصادية لدولة الكويت.»

تأتي هذه الشراكة ضمن إطار استراتيجية بورصة الكويت للمسؤولية الاجتماعية، والتي تضع تعزيز الثقافة المالية وتنمية الكفاءات الوطنية ضمن أولوياتها الرئيسية، انطلاقاً من إيمانها بأن بناء الوعي المالي يبدأ منذ المراحل التعليمية المبكرة. كما تؤكد البورصة أن الاستثمار في المعرفة والمهارات يمثل ركيزة أساسية لإعداد جيل يمتلك الأدوات اللازمة ليصبح مستثمراً واعياً، ومبتكراً، وقادراً على الإسهام في نمو وتطور الاقتصاد الوطني. من جانبها، قالت ليلي هلال المطيري، الرئيس التنفيذي لجمعية



ليلى هلال المطيري

ومن خلال دعمها المستمر لبرامج إنجاز، تواصل بورصة الكويت ترجمة رؤيتها في مجالات المسؤولية الاجتماعية والاستدامة المؤسسية إلى مبادرات عملية ذات أثر ملموس، تركز على تطوير التعليم النوعي، وبناء القدرات، وتمكين الشباب، بما يساهم في تنمية رأس المال البشري وتعزيز مشاركتهم في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدولة الكويت.

تأتي هذه الجهود في إطار التزام بورصة الكويت بدعم أهداف رؤية الكويت 2035 لبناء اقتصاد متنوع قائم على المعرفة، وتنمية قدرات المواطنين، وتعزيز دور القطاع الخاص كشريك فاعل في التنمية. كما تتسجم هذه المبادرة المجتمعية مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs) ذات الصلة، لا سيما:

الهدف الرابع: التعليم الجيد، من خلال دعم البرامج التعليمية التي تعزز الثقافة المالية وتنمي المهارات العملية لدى الطلبة، بما يساهم في إعداد أفراد أكثر جاهزية للمستقبل.

الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد، عبر تمكين الشباب بالمعارف والمهارات المالية وريادة الأعمال التي تدعم قدرتهم على استكشاف الفرص الاقتصادية والمساهمة في نمو الاقتصاد الوطني.

الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف، من خلال بناء شراكات استراتيجية مع المؤسسات التعليمية والمجتمعية، بما يعزز تكامل الجهود لتحقيق أثر تنموي مستدام.

تؤكد بورصة الكويت استمرار التزامها بدورها كمؤسسة مالية وطنية مسؤولة، تساهم في بناء مجتمع أكثر وعياً بالفرص المالية والاستثمارية، وتدعم مسيرة التنمية المستدامة من خلال الاستثمار في المعرفة وتمكين الأجيال القادمة.



ناصر مشاري السنعوسي

إنجاز الكويت:

«تفخر جمعية إنجاز الكويت بشراكتها الاستراتيجية مع بورصة الكويت، والتي تجسد رؤية مشتركة حول أهمية تمكين الشباب وتطوير قدراتهم وتأهيلهم للمشاركة الفاعلة في الاقتصاد الوطني. إن دعم بورصة الكويت لبرامج إنجاز يمثل مساهمة مهمة في إعداد جيل يمتلك المعرفة والمهارات اللازمة لمواكبة متطلبات المستقبل، ويتيح لنا توسيع نطاق برامجنا والوصول إلى عدد أكبر من الطلبة في مختلف المراحل التعليمية. نتقدم بالشكر إلى بورصة الكويت على ثققتها ودعمها المستمر، ونتطلع إلى مواصلة هذه الشراكة وتعزيز أثرها الإيجابي خلال السنوات المقبلة..»

جمعية إنجاز الكويت مؤسسة غير ربحية، تابعة لشبكة «JII Achievement النور العالمية»، معززة من قبل القطاع الخاص الكويتي. ومن خلال الشراكات الاستراتيجية مع قطاعي الأعمال والتعليم في الكويت، وبمساعدة من المتطوعين المؤهلين، تقدم إنجاز برامج تعليمية باللغتين العربية والإنجليزية حول ريادة الأعمال ومهارات القيادة، بهدف بناء مسارات مهنية ناجحة وتمكين الشباب الكويتي من الإسهام الفاعل في الاقتصاد الوطني.

مواومة الجهود المجتمعية مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة

تمثل الشراكة بين بورصة الكويت وجمعية إنجاز الكويت نموذجاً فاعلاً لتكامل الأدوار بين مؤسسات القطاع المالي ومنظمات المجتمع المدني، بهدف إعداد جيل يمتلك المعرفة والمهارات اللازمة لمواكبة متطلبات سوق العمل المتطور، وتعزيز قدرته على الابتكار واتخاذ القرارات المالية الواعية.

AL SAFAT

شركة الصفاة للاستثمار

AL SAFAT INVESTMENT COMPANY

☎ (965) 18 777 77

📍 Al-Safat Tower, Hawalli, Beirut St.

🌐 alsafatinvest.com

✉ research@alsafatinvest.com

🏠 alsafatinvestment

🌐 al-safat-investment-company

من 12 يوليو

إلى 16 يوليو ، 2026

التقرير الأسبوعي

لبورصة الكويت

السوق	القيمة السوقية	آخر اقفال	العائد الاسبوعي	العائد الشهري	العائد السنوي	كمية التداول	قيمة التداول	عدد الصفقات	مكرر الربحية	مكرر القيمة الدفترية	النسبة لإجمالي القيمة السوقية
السوق الأول	44,218	9,073.87	-0.2%	-0.1%	-4.5%	512,151,441	182,567,585	39,060	19.8	1.7	82.2%
السوق الرئيسي	9,588	8,853.92	1.0%	-2.3%	6.6%	939,735,875	157,176,600	56,153	15.1	1.2	17.8%
السوق العام	53,805	8,664.52	0.0%	-0.5%	-2.7%	1,451,887,316	339,744,186	95,213	16.3	1.4	100%

القطاع	القيمة السوقية	آخر اقفال	العائد الاسبوعي	العائد الشهري	العائد السنوي	كمية التداول	قيمة التداول	عدد الصفقات	مكرر الربحية	مكرر القيمة الدفترية	النسبة لإجمالي القيمة السوقية
البنوك	31,485	2,069.86	-0.1%	0.5%	-4.6%	108,190,188	63,569,905	14,303	22.9	1.4	58.52%
مواد أساسية	472	837.38	-0.2%	-2.6%	0.4%	3,254,422	2,019,781	891	13.2	1.6	0.88%
الخدمات الاستهلاكية	1,663	2,266.11	-0.1%	-0.8%	-4.9%	46,316,854	22,228,538	6,806	18.4	1.7	3.09%
السلع الاستهلاكية	353	1,162.80	-1.3%	-0.1%	-14.5%	11,113,248	3,591,352	829	17.8	2.0	0.66%
الطاقة	499	1,773.42	0.5%	-0.7%	2.2%	16,397,565	4,250,649	1,491	12.3	1.9	0.93%
الخدمات المالية	6,655	1,744.98	-0.2%	-0.3%	-9.1%	624,744,250	105,234,853	28,552	18.4	1.3	12.37%
الرعاية الصحية	313	653.52	12.1%	-3.2%	10.6%	3,800	3,120,220	51	21.2	2.2	0.58%
صناعية	2,535	754.44	-0.5%	-0.3%	-0.4%	164,607,047	45,627,459	12,114	18.5	1.4	4.71%
التأمين	887	2,119.82	-1.5%	-26.8%	8.8%	4,276,214	1,194,728	738	11.9	1.0	1.65%
العقار	4,406	2,043.57	0.6%	1.9%	0.7%	452,159,702	79,795,547	23,698	18.9	1.2	8.19%
التكنولوجيا	75	5,478.07	10.2%	2.4%	474.8%	5,024,748	3,573,476	2,189	NM	6.8	0.14%
الاتصالات	4,305	1,406.14	0.0%	-2.3%	14.7%	12,574,316	8,197,154	3,221	11.2	2.5	8.00%
منافع	157	376.32	1.4%	0.0%	-4.0%	3,224,962	457,625	330	9.8	1.1	0.29%

الأكثر ارتفاعاً

السهم	آخر اقفال	نسبة التغير	الكمية	القيمة	الصفقات
الكوت	889	%20.14	2,408	1,982	22
مواشي	120	%20.12	8,685,932	979,394	708
كامكو	206	%17.71	12,422,321	2,448,726	639
التخصيص	148	%16.54	110,812,173	15,488,088	2,286
ميدان	998	%15.11	2,653	2,484	40

الأكثر انخفاضاً

السهم	آخر اقفال	نسبة التغير	الكمية	القيمة	الصفقات
ثريا	209	-27.68%	24,756,649	5,464,066	5,204
سينما	1,120	-12.16%	36,040	45,670	12
يونيكاب	298	-7.17%	5,282,474	1,614,758	885
الصفاء	193	-5.85%	59,378,014	11,727,953	3,459
بويان ب	629	-4.42%	3,227,797	2,006,818	836

الأكثر تداولاً من حيث الكمية

السهم	آخر اقفال	نسبة التغير	الكمية	القيمة	الصفقات
وطنية	136	8.80%	125,450,905	17,125,558	2,599
التخصيص	148	16.54%	110,812,173	15,488,088	2,286
مخازن	144	1.41%	80,999,477	11,845,474	2,222
م الأعمال	81.3	5.72%	68,012,464	5,738,607	2,296
الصفاء	193	-5.85%	59,378,014	11,727,953	3,459

الأكثر تداولاً من حيث القيمة

السهم	آخر اقفال	نسبة التغير	الكمية	القيمة	الصفقات
وطني	806	0.00%	31,783,024	25,610,183	3,966
بيتك	774	0.00%	30,381,453	23,464,010	5,717
وطنية	136	8.80%	125,450,905	17,125,558	2,599
التخصيص	148	16.54%	110,812,173	15,488,088	2,286
مخازن	144	1.41%	80,999,477	11,845,474	2,222

ملخص السوق

• انخفضت كمية وقيمة التداول في السوق الأول بنسبة 1% و12% على التوالي، بينما ارتفعت كمية التداول في السوق الرئيسي بنسبة 14%، في حين تراجعت قيمة التداول بنسبة 4%.

• واصل المؤشران أداءهما المتذبذب في ظل استمرار التوترات الجيوسياسية وتساعد النزاع في المنطقة.

• وفقاً للتحليل الفني، أغلق مؤشر السوق العام عند 8,664 نقطة، مع مستويات دعم عند 8,646 و8,617 و8,590 نقطة، ومقاومة عند 8,677 نقطة. كما أغلق مؤشر السوق الأول عند 9,073 نقطة، مع مستويات دعم عند 9,045 و9,011 و8,967 نقطة، ومقاومة عند 9,080 نقطة. أما مؤشر السوق الرئيسي فأغلق عند 8,853 نقطة، مع مستويات دعم عند 8,822 و8,797 و8,736 نقطة، ومقاومة عند 8,871 نقطة.

البنوك

19%

المواد الأساسية

01%

السلع الاستهلاكية الكمالية

07%

السلع الاستهلاكية الأساسية

01%

الطاقة

01%

الخدمات المالية

31%

الرعاية الصحية

00%

الصناعات

13%

التأمين

00%

العقار

24%

التكنولوجيا

01%

الاتصالات

02%

المرافق العامة

00%

مؤشر السوق العام السعري

8750.00

8700.0000

8664.5200

8600.000

04

11

19

25

08

15

22

08

15

22

29

05

12

19

26

02

09

16

23

30

06

13

20

27

04

11

18

25

01

08

15

22

29

05

12

19

26

02

09

16

23

30

06

13

20

27

04

11

18

25

01

08

15

22

29

05

12

19

26

02

09

16

23

30

06

13

20

27

04

11

18

25

01

08

15

22

29

05

12

19

26

02

09

16

23

30

06

13

20

27

04

11

18

25

01

08

15

22

29

05

12

19

26

02

09

16

23

30

06

13

20

27

04

11

18

25

01

08

15

22

29

05

12

19

26

02

09

16

23

30

06

13

20

27

04

11

18

25

01

08

15

22

29

05

12

19

26

02

09

16

23

30

06

13

20

27

04

11

18

25

01

08

15

22

29

05

12

19

26

02

09

16

23

30

06

13

20

27

04

11

18

25

01

08

15

22

29

05

12

19

26

02

09

16

23

30

06

13

20

27

04

11

18

25

01

08

15

22

29

05

12

19

26

02

09

16

23

30

06

13

20

27

04

11

18

25

01

08

15

22

29

05

12

19

26

02

09

16

23

30

06

13

20

27

04

11

18

25

01

08

15

22

29

05

12

19

26

02

09

16

23

30

06

13

20

27

04

11

18

25

01

08

15

22

29

05

12

19

26

02

09

16

23

30

06

13

20

27

04

11

18

25

01

08

15

22

29

05

12

19

26

02

09

16

23

30

06

13

20

27

04

11

18

25

01

08

15

22

29

05

12

19

26

02

09

16

23

30

06

13

20

27

04

11

18

25

01

08

15

22

29

05

12

19

26

02

09

16

23

30

06

13

20

27

04

11

18

25

01

08

15

22

29

05

12

19

26

02

09

16

23

30

06

13

20

27

04

11

18

25

01

08

15

22

29

05

12

19

26

02

09

16

23

30

06

13

20

27

04

11

18

25

01

08

15

22

29

05

12

19

26

02

09

16

23

30

06

13

20

27

04

11

18

25

01

08

15

22

29

05

12

19

26

02

09

16

23

30

06

13

20

27

04

11

18

25

01

08

15

22

29

05

12

19

26

02

09

16

23

30

06

13

20

27

04

11

18

25

01

08

15

22

29

05

12

19

26

02

09

16

23

30

06

13

20

27

04

11

18

25

01

08

15

22

29

05

12

19

26

02

09

16

23

30

06

13

20

27

04

11

18

25

01

08

15

22

29

05

12

19

26

02

09

16

23

30

06

13

20

27

04

11

18

25

01

08

15

22

29

05

12

19

26

02

09

16

23

30

06

13

20

27

04

11

18

25

01

08

15

22

29

05

12

19

26

02

09

16

23

30

06

13

20

27

04

11

18

25

01

08

15

22

29

05

12

19

26

02

09

16

23

30

06

13

20

27

04

11

18

25

01

08

15

22

29

05

12

19

26

02

09

16

23

30

06

13

20

27

04

11

18

25

01

08

15

22

29

05

12

19

26

02

09

16

23

30

06

13

20

27

04

11

18

25

01

08

15

22

29

05

12

19

26

02

09

16

23

30

06

13

20

27

04

11

18

25

01

08

15

22

29

05

12

19

26

02

09

16

23

30

06

13

20

27

04

11

18

25

01

08

15

22

29

05

12

19

26

02

09

16

23

30

06

13

20

27

04

11

18

25

01

08

15

22

29

05

12

19

26

02

09

16

23

30

06

13

20

27

04

11

18

25

01

08

15

22

29

05

12

19

26

02

09

16

23

30

06

13

20

27

04

11

18

25

01

08

15

22

29

05

12

19

26

02

09

16

23

30

06

13

20

27

04

11

18

25

01

08

15

22

29

05

12

19

26

02

09

16

23

30

06

13

20

27

04

11

18

25

01

08

15

22

29

05

12

19

26

02

09

16

23

30

06

13

20

27

04

11

18

25

01

08

15

22

29

05

12

19

26

02

09

16

23

30

06

13

20

27

04

11

18

25

01

08

15

22

29

05

12

19

26

02

09

16

23

30

06

13

20

27

04

11

18

25

01

08

15

22

29

05

12

19

26

02

09

16

23

30

06

13

20

27

04

11

18

25

01

08

15

22

29

05

12

19

26

02

09

16

23

30

06

13

20

27

04

11

18

25

01

08

15

22

29

05

12

19

26

02

09

16

23

30

06

13

20

27

04

11

18

25

01

08

15

22

29

05

12

19

26

02

09

16

23

30

06

13

20

27

04

11

18

25

01

08

15

22

29

05

12

19

26

02

09

16

23

30

06

13

20

27

04

11

18

25

01

08

15

22

29

05

12

19

26

02

09

16

23

30

06

13

20

27

04

11

18

25

01

08

15

22

29

05

12

19

26

02

09

16

23

30

06

13

20

27

04

11

18

25

01

08

15

22

29

05

12

19

26

02

09

16

23

30

06

13

20

27

04

11

18

25

01

08

15

22

29

05

12

19

26

02

09

16

23

30

06

13

20

27

04

11

18

25

01

08

15

22

29

05

12

19

26

02

09

16

23

30

06

13

20

27

04

11

الوطني للثروات:

القطاعات العقارية التقليدية تواجه
إعادة تعريف هيكلية والأصول البديلة
مصادر مهمة لدخل مستقر وطويل الأمدصافي الدخل التشغيلي هو المحرك الرئيسي
للعوائد على المدى الاستثماري الطويلالصناديق العقارية المتداولة توفر تعرضاً عقارياً
سائلاً وقابلًا للتداول في الأسواق المالية

التشغيلي (NOI) - وهو إيرادات الإيجار المتبقية بعد خصم المصاريف التشغيلية - المقياس الرئيسي للأداء. وفي حين تؤثر مضاعفات التقييم ومعنويات السوق على التسعير قصير الأجل، يظل صافي الدخل التشغيلي المحرك الرئيسي للعوائد على المدى الاستثماري الطويل.

اليوم، أصبح أداء قطاع العقارات مجزأً بشكل متزايد عبر القطاعات والمناطق الجغرافية. وبينما تواجه القطاعات الأساسية التقليدية إعادة تعريف هيكلية، برزت الأصول البديلة مثل مراكز البيانات ودور رعاية المسنين ومرافق التخزين الذاتي كمصادر مهمة لدخل مستقر وطويل الأمد. ويتطلب بناء محفظة عقارية مرنة تجاوز الافتراضات التقليدية والاستفادة من اختلافات التقييم بين الأسواق العامة والخاصة.

لעقود من الزمن، استند الاستثمار العقاري إلى الدخل التعاقدى، حيث كانت القيم مدفوعة بشكل أساسي بالأساسيات وليس بالتقلبات اليومية للأسواق العامة. وقد جعل ذلك هذه الفئة من الأصول عنصراً موثقاً ضمن المحافظ الاستثمارية المتنوعة، إلا أن هذا الواقع تغير عندما رفعت البنوك المركزية أسعار الفائدة بأسرع وتيرة منذ عقود، مما أدى إلى إعادة تسعير الأصول العقارية وتباطؤ نشاط الصفقات. ومع ذلك، فإن انخفاض القيمة الرأسمالية على المدى القصير يمكن أن يؤثر على أسعار الأصول لكن من دون أن يغير جوهرياً استدامة الدخل.

يسلط هذا الأمر الضوء على مبدأ أساسي مفاده أن أسعار الأصول يمكن أن تنحرف عن الأساسيات الكامنة. ففي قطاع العقارات، يُعد صافي الدخل

دور العقارات ضمن المحفظة الاستثمارية

يتسم دخل العقارات بطابعه التعاقدى، وقد أظهر تاريخياً مرونة أمام التضخم من خلال إعادة تسعير عقود الإيجار، والزيادات الإيجارية، وارتفاع تكاليف الإبدال. وبدعم من هذه الأسس المستقرة، ساهم القطاع العقاري في توفير التنوع وتقليل التقلبات المعلنة مقارنة بالأسواق العامة. غير أن عام 2022 أظهر أن التقييمات في الأسواق الخاصة ليست بمنأى عن إعادة التسعير، وأن جزءاً من استقرارها يعكس تأخراً في عمليات التثمين. لذلك، فإن الجمع بين الأدوات الاستثمارية العامة والخاصة يتيح تحقيق القيمة على المدى الطويل مع الحفاظ على مرونة تكتيكية.

استراتيجيات الاستثمار العقاري

توجد مجموعة واسعة من استراتيجيات الاستثمار العقاري، لكل منها دور مختلف ضمن المحفظة. وتختلف من حيث المخاطر ومصدر العائد، بدءاً من امتلاك أصول تولد دخلاً قائماً وصولاً إلى تطوير أصول جديدة لخلق مصادر دخل إضافية. وكما هو موضح أدناه فإن العوائد المستهدفة

العقارات الخاصة مقابل العقارات العامة

لا تُعد العقارات الخاصة والعامة قابلة للتبادل، بل تؤدي كل منهما دوراً مختلفاً ضمن المحفظة الاستثمارية. فالعقارات الخاصة توفر سيطرة مباشرة على الأصول، وهيكل مرنة، وفرصاً لتحقيق عوائد إضافية (ألفا) من خلال الإدارة الفعالة، لكن ذلك يأتي مقابل انخفاض السيولة والاعتماد على تقييمات قائمة على التثمين. في المقابل، توفر العقارات العامة، من خلال صناديق الاستثمار العقاري (REITs) والصناديق المتداولة (ETFs)، سيولة وتسعيراً شفافاً ووصولاً فعالاً إلى قطاعات ومناطق محددة. غير أن المقايضة تكمن في زيادة التعرض لمعنويات أسواق الأسهم وارتفاع التقلبات قصيرة الأجل.

يُعد فهم العلاقة بين العقارات الخاصة والعامة أمراً أساسياً لبناء محافظ مرنة ومتنوعة. فالتخصيص الاستراتيجي لكليهما يساعد على الجمع بين نقاط القوة التكاملية لكل هيكل ضمن استراتيجية أوسع لإدارة الثروات. ونتيجة لذلك، يمكن للمحافظ أن تستفيد من سيولة الأسواق العامة إلى جانب السيطرة والمرونة التي توفرها الاستثمارات الخاصة.

ونطاق التباين حولها يتسعان كلما ارتفع مستوى المخاطر. ورغم أن هذه الاستراتيجيات الاستثمارية العقارية متاحة في كل من الأسواق الخاصة والعامة، فإن آليات تنفيذها تختلف بشكل كبير. فاستثمارات السوق الخاصة تعتمد عادةً على هياكل ملكية طويلة الأجل وأقل سيولة، في حين يتم الوصول إلى الاستراتيجيات العامة غالباً عبر صناديق الاستثمار العقاري المتخصصة حسب القطاع أو الصناديق العقارية المتداولة في البورصة، والتي توفر تعرضاً عقارياً سائلاً وقابلًا للتداول في الأسواق المالية.

الاستراتيجية الأساسية (Core): تستثمر في أصول مستقرة ومؤجرة بالكامل بهدف السعي لتحقيق دخل مستقر ومنخفض التقلب، حيث تُشتق العوائد بشكل أساسي من الإيجار التعاقدى وليس من خلق القيمة. وتتراوح العوائد الإجمالية المستهدفة عادة بين 6% و 10% (بريكن-Preq-in).

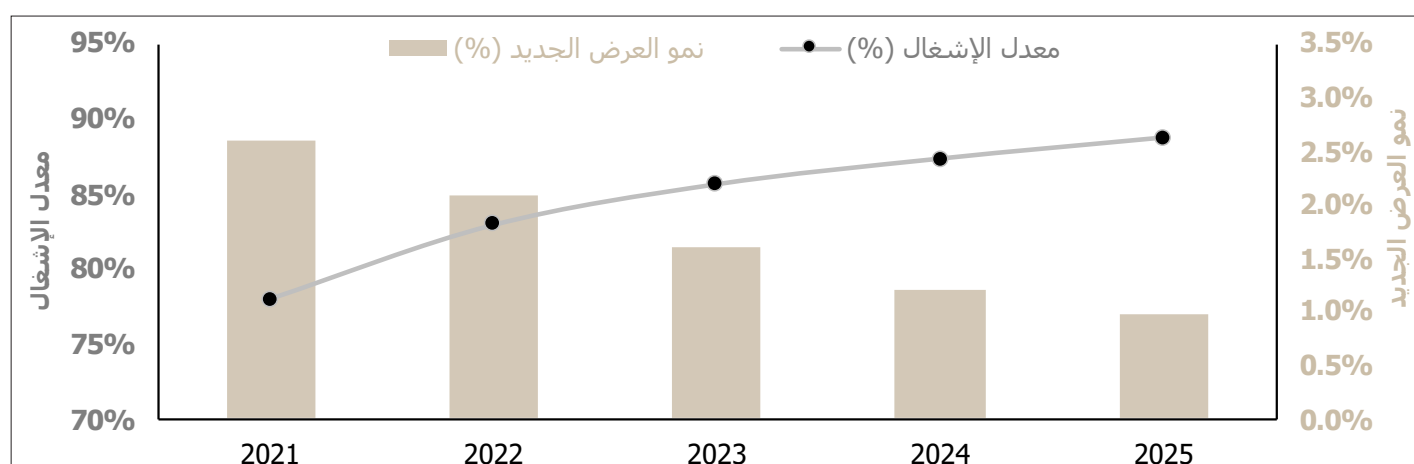
الاستراتيجية الأساسية المعززة (Core-plus): تبني على أساسيات الاستراتيجية الأساسية من خلال مبادرات محدودة في التأجير وإدارة الأصول والسعي لتعزيز الدخل،

النمو المتسارع في البنية التحتية للذكاء الاصطناعي يخلق فرصاً لإعادة تموضع الأصول وتطويرها وتوظيفها لتحقيق قيمة مضافة للمستثمرين

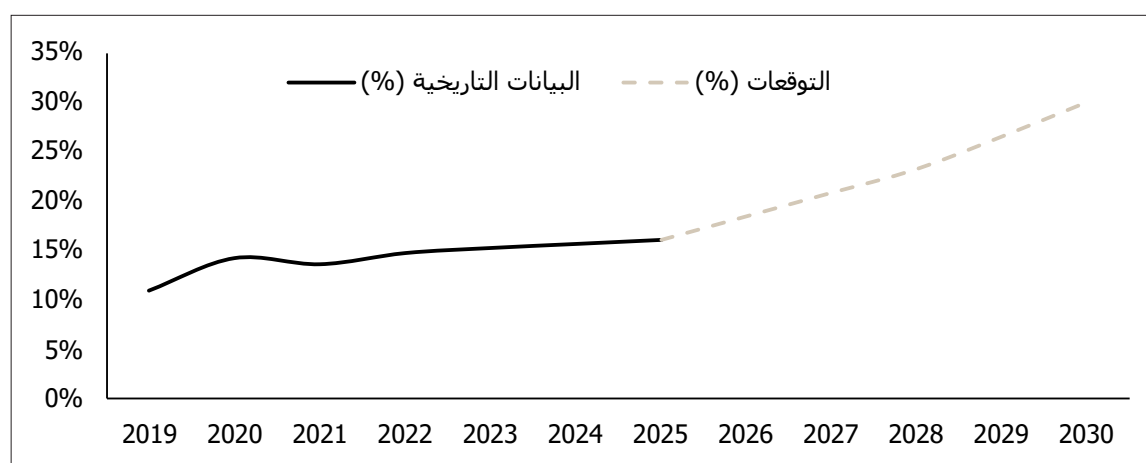
بناء محفظة عقارية مرنة يتطلب تجاوز الافتراضات التقليدية والاستفادة من اختلالات التقييم بين الأسواق العامة والخاصة

الجمع بين الأدوات الاستثمارية العامة والخاصة يتيح تحقيق القيمة على المدى الطويل مع الحفاظ على مرونة تكتيكية

الرسم البياني 1: مساكن كبار السن: معدل الإشغال مقابل نمو العرض الجديد في الولايات المتحدة



المصدر: NIC MAP / NCREIF



المصدر: Prologis Research, CBRE

الرسم البياني 2:
حصة التجارة الإلكترونية من مبيعات التجزئة في الولايات المتحدة - البيانات التاريخية والتوقعات

العقارات العامة سيولة ومرونة تكتيكية، في حين تتيح الأسواق الخاصة سيطرة مباشرة على الأصول وتحقيق عوائد إضافية (ألفا) طويلة الأجل من خلال الإدارة النشطة للأصول.

مصدرا العائد الرئيسيان: يوفر صافي الدخل التشغيلي تدفقات نقدية مستقرة، في حين يتأثر نمو رأس المال بالظروف الاقتصادية الكلية ومعنويات السوق واتجاهات التقييم.

وسيلة تحوط هيكلي ضد التضخم: تساعد هياكل عقود الإيجار، والزيادات الإيجارية التصاعدية، وارتفاع تكاليف الاستبدال، على الحفاظ على القوة الشرائية خلال فترات التضخم.

نطاق المخاطر والعوائد: ترتفع العوائد المستهدفة مع تصاعد مستوى المخاطر، بدءاً من الأصول الأساسية المستقرة (Core) وصولاً إلى استراتيجيات القيمة المضافة والاستراتيجيات الفرصية (opportunistic).

محفزات الطلب الهيكلية: تؤدي التحولات الديموغرافية، والتوسع الحضري، وتغير أنماط السلوك والاستهلاك إلى توجيه رؤوس الأموال نحو الأصول العقارية البديلة والمتخصصة.

فرص الإدارة النشطة للأصول: يخلق النمو المتسارع في البنية التحتية للذكاء الاصطناعي، ومراكز البيانات، وتغير استخدامات مساحات التجزئة والمكاتب فرصاً لإعادة تموضع الأصول، وإعادة تطويرها، وإعادة توظيفها بما يحقق قيمة مضافة للمستثمرين.

العقارات البديلة، بما في ذلك مساكن كبار السن وغيرها من الأصول العقارية المتخصصة. وعلى نطاق أوسع، تواصل الاتجاهات الهيكلية مثل الهجرة السكانية وتكوين الأسر الجديدة، تشكيل الطلب طويل الأجل عبر مختلف أسواق العقار، مما يدعم أصولاً متنوعة تشمل الإسكان متعدد الوحدات، وسكن الطلبة، ومرافق التخزين الذاتي في المراكز الحضرية الرئيسية.

التحولات الهيكلية القطاعية وإعادة تموضع الأصول في حين تمثل الاتجاهات الديموغرافية محركات طلب طويلة الأجل، فإن هناك قوى سوقية أخرى تؤثر ضمن أطر زمنية أقصر. وتسهم هذه التحولات الأسرع وتيرة في إعادة تشكيل أنماط الطلب، مما يجعل إعادة توظيف الأصول وتطويرها محورياً رئيسياً لاستراتيجيات القيمة المضافة (Value-Add).

ويُعد النمو المستمر للتجارة الإلكترونية أحد أبرز الأمثلة على ذلك. فمع تزايد انتشار التسوق عبر الإنترنت، ارتفع الطلب على المرافق اللوجستية الحديثة، نظراً إلى أن شركات التجارة الإلكترونية تحتاج إلى مساحات تخزين ومستودعات أكبر بكثير مقارنةً بتجار التجزئة التقليديين. وقد أوجد هذا الاختلال بين العرض والطلب فرصاً لإعادة تطوير الأصول التجارية المتقادمة، بما في ذلك مراكز التسوق ضعيفة الأداء والمتاجر الكبرى، وتحويلها إلى مراكز توزيع وخدمات لوجستية تلبي احتياجات الاقتصاد الرقمي المتنامي.

أبرز الاستنتاجات

ديناميكيات العقارات العامة مقابل الخاصة: توفر

مع قبول مخاطر تنفيذ محدودة مقابل عائد إضافي. وتتراوح العوائد الإجمالية المستهدفة عادة بين 8% و 12% (بريكن-Preqin).

استراتيجية القيمة المضافة (Value-add): تنقل مصدر العائد من الملكية إلى التنفيذ، حيث يقوم المديرون بتجديد الأصول ذات الإدارة الضعيفة أو إعادة تأجيرها أو إعادة توجيهها للسعي لرفع صافي الدخل التشغيلي وقيمة الأصل، وترتكز النتائج إلى حد كبير على مهارة المشغل. وتتراوح العوائد الإجمالية المستهدفة عادة بين 11% و 15% (بريكن-Preqin).

الاستراتيجية الانتهازية والأصول المتعثرة (-Opportunistic & Distressed): تستهدف أصولاً تتطلب إعادة تطوير أو تحويل أو إعادة هيكلة مالية كبيرة، وتُشتق العوائد من خلق القيمة وليس من الدخل القائم، وترتكز النتائج على تنفيذ المدير وظروف السوق. ويمكن أن تتجاوز العوائد الإجمالية المستهدفة 15% (بريكن-Preqin).

وعلى الرغم من اختلاف محركات المخاطر والعوائد، تُشكل قوى الطلب الأوسع نطاقاً أداء هذه الاستراتيجيات جميعها. ويستعرض القسمان التاليان محركين رئيسيين: الاتجاهات الديموغرافية طويلة الأجل، والتحولات الهيكلية الأسرع وتيرة.

الطلب الديموغرافي: جوهر الدخل المرن

يُعد الطلب الديموغرافي أحد أكثر المحركات استدامة للقطاع العقاري. ويجسد قطاع مساكن كبار السن هذه الفكرة بوضوح: فمع دخول أعداد متزايدة من جيل طفرة المواليد في الولايات المتحدة إلى عقد الثمانينيات من العمر، يتزايد الطلب على هذا النوع من الأصول، في وقت لا يواجهه نمو مماثل في المعروض. ويؤدي هذا التوازن المواتي بين العرض والطلب إلى توفير بيئة داعمة وآفاق إيجابية للقطاع (الرسم البياني 1).

لا تقتصر الرياح الداعمة الناتجة عن التحولات الديموغرافية على الولايات المتحدة فحسب. ففي آسيا، من المتوقع أن يتضاعف عدد السكان الذين تبلغ أعمارهم 60 عاماً فأكثر تقريباً ليصل إلى 1.3 مليار نسمة بحلول عام 2050، بما يمثل ربع سكان القارة. وتُعد اليابان بالفعل من أكثر الدول تقدماً في الشيخوخة السكانية، حيث يبلغ عمر ما يقارب 30% من سكانها 65 عاماً أو أكثر، فيما تجاوزت كوريا الجنوبية في عام 2024 عتبة «المجتمع فائق الشيخوخة» مع تجاوز نسبة من هم فوق 65 عاماً مستوى 20%. ونتيجة لذلك، يُتوقع أن ينمو الطلب على مساكن كبار السن، ومرافق الرعاية الصحية، والبنية التحتية لخدمات رعاية المسنين بشكل ملحوظ. ومع توقعات بأن يتضاعف حجم سوق إسكان كبار السن في آسيا بأكثر من الضعف بحلول عام 2030 (Colliers)، فإن قوة الطلب التي يشهدها السوق الأمريكي قد تكون مؤشراً على توجه استثماري عالمي أوسع مدفوع بعوامل الشيخوخة السكانية.

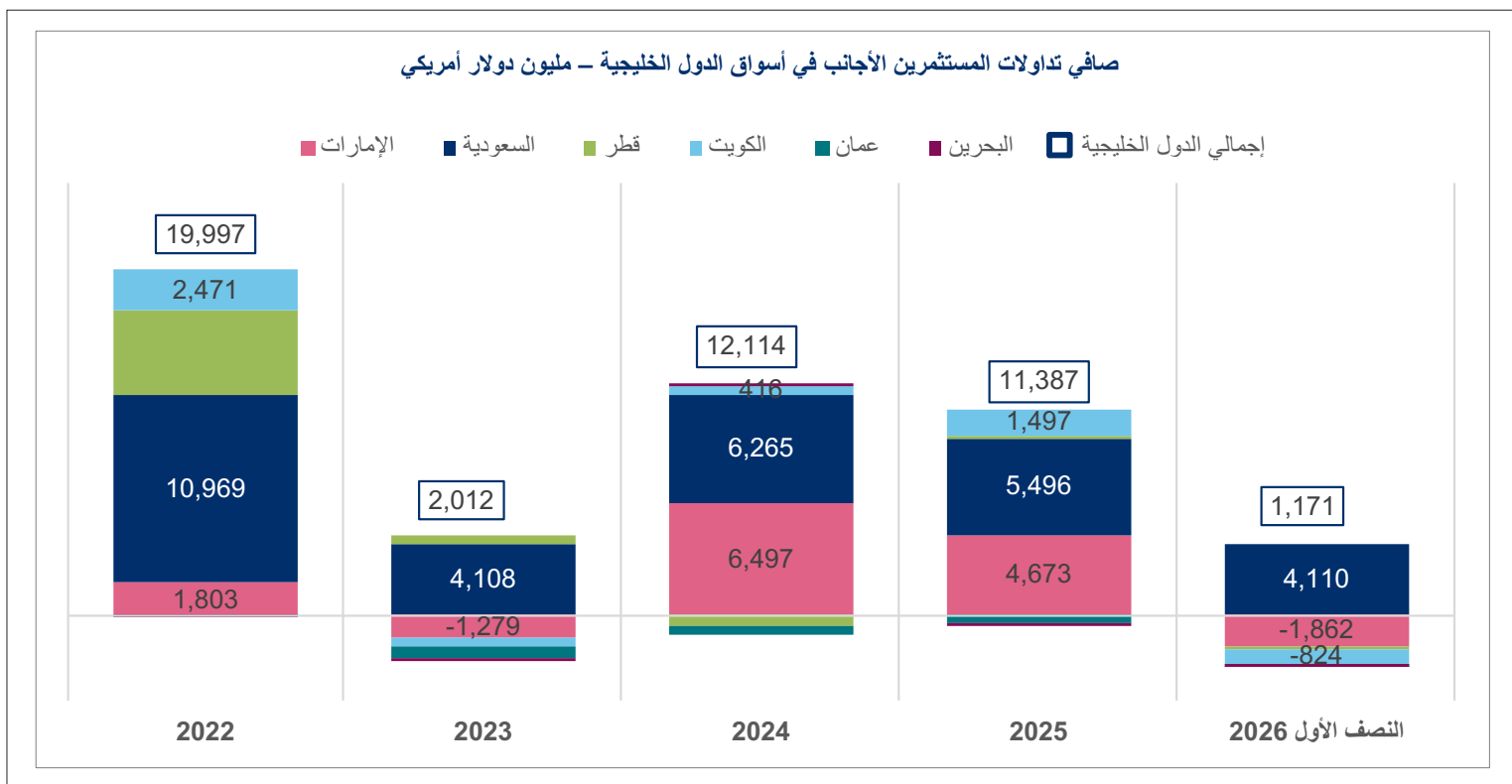
وتدعم هذه التحولات الديموغرافية أيضاً نمو قطاعات



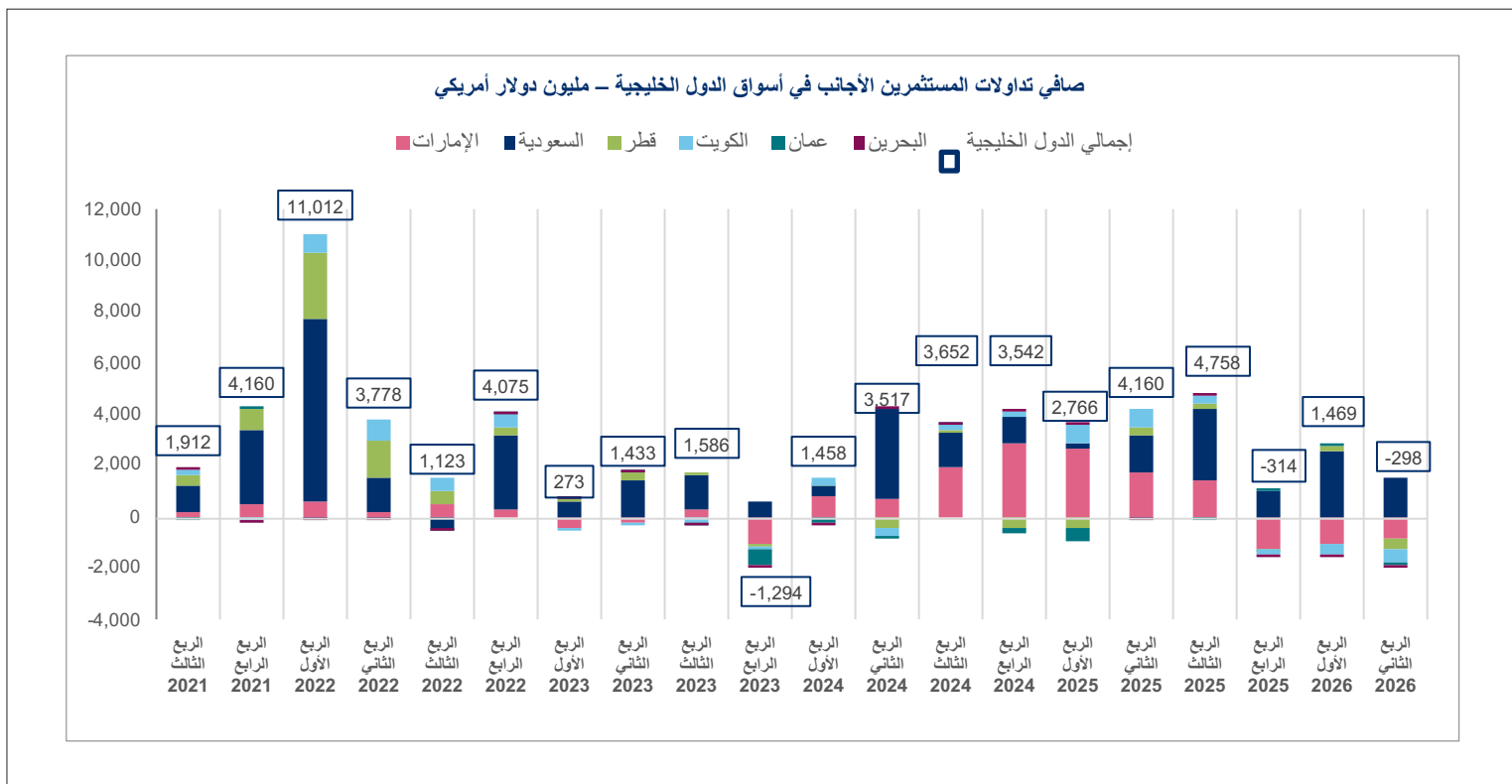
أنشطة التداول في البورصات الخليجية

«كامكو»: صافي شراء الأجانب في السعودية بلغ 1.6 مليار دولار أمريكي الربع الثاني

الكويت السوق الوحيدة التي سجلت ارتفاعاً في حجم التداولات بنسبة 41.9%



المصدر: أسواق المال الخليجية وبلومبرغ وبحوث كامكو إنفست



المصدر: أسواق المال الخليجية وبلومبرغ وبحوث كامكو إنفست

المستثمرين الخليجيين خلال الربع الثاني من العام 2026، ما عوض جزئياً قوة أنشطة الشراء الذي سجله المستثمرون الخليجيون خلال نفس الفترة.

وفي سوق الأسهم السعودية، ظل المستثمرون السعوديون المحليون صافي بائعين خلال الربع الثاني من العام 2026، مسجلين صافي بيع قدره 5.8 مليار ريال سعودي، مقارنة بصافي بيع بلغ 9.6 مليار ريال سعودي في الربع الأول من العام 2026. وكان المستثمرون الأفراد السعوديون صافي بائعين خلال الربع الثاني من العام 2026، إذ بلغت صافي مبيعاتهم 9.0 مليار ريال سعودي. في المقابل، كان المستثمرون المؤسسيون السعوديون صافي مشتريين، مسجلين صافي مشتريات قدره 3.2 مليار ريال سعودي. من جهة أخرى، شهدت تداولات المستثمرين الأجانب من خارج الدول الخليجية والمستثمرين الخليجيين صافي شراء بقيمة 4.6 مليار ريال سعودي و1.2 مليار ريال سعودي، على

ذروته في مايو 2026، مسجلاً إجمالي صافي التدفقات الواردة قدره 1.3 مليار دولار أمريكي. وتبع ذلك انعكاس في الاتجاه خلال شهري أبريل ويونيو 2026، اللذين سجلا معاً صافي بيع بقيمة 2.2 مليار دولار أمريكي.

وكشفت أنشطة تداول المستثمرين الخليجيين (باستثناء البحرين لعدم توفر البيانات) في الأسواق الخليجية عن تحول إلى صافي شراء خلال الربع الثاني من العام 2026. إذ سجل المستثمرون الخليجيون صافي عمليات شراء قدره 62.4 مليون دولار أمريكي، مقابل صافي بيع بلغ 269.0 مليون دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2026، بما يشير إلى تحول في معنويات المستثمرين مقارنة بالربع السابق. وسجلت السعودية أعلى صافي شراء من قبل المستثمرين الخليجيين خلال هذا الربع بقيمة 220.7 مليون دولار أمريكي، تلتها عمان بنحو 127.2 مليون دولار أمريكي. في المقابل، شهدت بورصات دبي وقطر وأبوظبي والكويت صافي بيع من قبل

قال تقرير صدر عن كامكو إنفست : سجل المستثمرون الأجانب، من مؤسسات وأفراد، صافي عمليات بيع في أسواق الأسهم الخليجية خلال الربع الثاني من العام 2026، بقيمة بلغت 298.3 مليون دولار أمريكي، وذلك بعد تسجيل صافي عمليات شراء قدره 1.5 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2026. إلا أنه على مستوى النصف الأول من العام 2026، سجل المستثمرون الأجانب صافي أنشطة شراء في أربعة من أصل ستة أشهر، على الرغم من الضغوط البيعية المتقطعة. وبلغ إجمالي صافي عمليات الشراء 1.2 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من العام 2026، مقابل 6.9 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من العام 2025، بما يعكس تراجعاً بنسبة 83.1 في المائة على أساس سنوي. وتضمنت أبرز العوامل التي أثرت على تدفقات الاستثمار الأجنبي في المنطقة الصراعات الجيوسياسية الإقليمية، والاضطرابات المحيطة بمضيق هرمز التي انعكست على تحركات أسعار النفط، واتجاهات أسعار الفائدة العالمية، إلى جانب العوامل الموسمية مثل عطلة العيد، والتي أدت إلى تراجع أنشطة الأسواق وحجم التداول.

وكشفت البيانات الفصلية لأنشطة التداول في البورصات الخليجية أن جميع الأسواق سجلت صافي بيع من قبل المستثمرين الأجانب خلال الربع الثاني من العام 2026، باستثناء السعودية التي شهدت صافي شراء من المستثمرين الأجانب بقيمة 1.6 مليار دولار أمريكي خلال هذا الربع، ما عوض جزئياً صافي المبيعات الإجمالية. وظل المستثمرون الأجانب أكبر البائعين في سوق دبي المالي خلال الربع الثاني من العام 2026، مسجلين صافي مبيعات قدره 641.5 مليون دولار أمريكي، وذلك بعد صافي مبيعات بلغ 654.0 مليون دولار أمريكي في الربع السابق. وجاءت الكويت في المرتبة التالية بصافي مبيعات للمستثمرين الأجانب قدره 480.3 مليون دولار أمريكي، في حين سجلت بورصة قطر وسوق أبوظبي للأوراق المالية صافي بيع قدره 375.4 مليون دولار أمريكي و187.3 مليون دولار أمريكي، على التوالي. أما بورصتا مسقط والبحرين، فقد شهدتا صافي بيع بوتيرة أقل نسبياً، بلغ 161.3 مليون دولار أمريكي و3.1 مليون دولار أمريكي، على التوالي.

من جهة أخرى، أظهرت اتجاهات التداول الشهرية (باستثناء البحرين لعدم توفر البيانات) أن السعودية واصلت تسجيل صافي شراء من قبل المستثمرين الأجانب على مدار الأشهر الثلاثة للربع الثاني من العام 2026. في المقابل، شهدت أسواق دبي وأبوظبي وقطر والكويت وعمان صافي بيع متواصل من قبل المستثمرين الأجانب في كل شهر من الأشهر الثلاثة خلال هذا الربع. واتسم أداء أسواق الأسهم الخليجية على أساس ربع سنوي بالتباين خلال الربع الثاني من العام 2026، بما يعكس تأثير التطورات الجيوسياسية على أوضاع الأسواق ومعنويات المستثمرين وأرباح الشركات واتجاهات القطاعات في مختلف أنحاء المنطقة. ونتيجة لذلك، تحول المستثمرون المحليون إلى صافي بائعين خلال هذا الربع، في حين استحوذ المستثمرون الأجانب على هذه الأسهم، ما أدى إلى تسجيل صافي شراء واسع النطاق من قبلهم. وعلى أساس شهري، بلغ صافي مشتريات المستثمرين المحليين



ارتفاع قيمة التداولات في الأسواق الخليجية بنسبة 8.8 % بنحو 157.7 مليار دولار أمريكي



وعلى مستوى كل بورصة على حدة، سجلت أبوظبي ودبي وعمان تراجعاً على أساس ربع سنوي في قيمة الأسهم المتداولة، في حين سجلت بقية الأسواق الخليجية مكاسب. وسجلت الكويت أقوى زيادة في أنشطة التداول، إذ ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة من 12.1 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2026 إلى 19.9 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2026، لترتفع حصتها من إجمالي قيمة التداولات في الأسواق الخليجية إلى نسبة 12.6 في المائة، مقابل 8.4 في المائة في الربع السابق. كما سجلت السعودية زيادة ملحوظة، إذ ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة من 77.5 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2026 إلى 86.4 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2026. وبالمثل، سجلت البحرين وقطر نمواً إيجابياً على أساس ربع سنوي، مع ارتفاع قيم التداول بنسبة 15.3 في المائة و2.5 في المائة، على التوالي.

الأول من العام 2026. في المقابل، تراجعت أنشطة التداول في بقية الأسواق الخليجية. وسجلت أبوظبي أكبر انخفاض، إذ تراجعت كمية الأسهم المتداولة بنسبة 41.8 في المائة على أساس ربع سنوي، تلتها عمان بنسبة 36.3 في المائة، ثم دبي بنسبة 34.9 في المائة. كما سجلت السعودية وقطر انخفاضاً في كمية الاسهم المتداولة بنسبة 24.3 في المائة و18.9 في المائة، على التوالي. وفي الوقت ذاته، ارتفعت القيمة الإجمالية للتداولات في الأسواق الخليجية خلال الربع الثاني من العام 2026، على الرغم من تراجع كمية الأسهم المتداولة، بما يعكس ارتفاع متوسط قيمة الصفقات في عدد من الأسواق. وزادت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة بنسبة 8.8 في المائة على أساس ربع سنوي لتصل إلى 157.7 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2026، مقابل 145.0 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2026.

التوالي. وخلال النصف الأول من العام 2026، كان المستثمرون الأجانب صافي مشترين في السوق السعودية، بإجمالي صافي مشتريات بلغ 12.7 مليار ريال سعودي، بما يمثل نمواً بنسبة 75.4 في المائة مقارنة بصافي مشتريات قدره 7.3 مليار ريال سعودي في النصف الأول من العام 2025، بدعم من توسيع نطاق إتاحة السوق أمام المستثمرين الأجانب. كما تلقت معنويات المستثمرين دعماً إضافياً من قرار هيئة السوق المالية فتح سوق الأسهم السعودية أمام جميع المستثمرين الأجانب اعتباراً من 1 فبراير 2026، بما ساهم في توسيع قاعدة المشاركة في السوق. وعلى الرغم من تحول المستثمرين الأجانب إلى صافي بائعين في مارس ومايو 2026، بصفة رئيسية نتيجة تصاعد التوترات الجيوسياسية في المنطقة، إلا أن السوق عاد مرة أخرى إلى صافي الشراء في الأشهر اللاحقة خلال النصف الأول من العام 2026. وبلغت مشتريات المستثمرين الأجانب أعلى مستوياتها في يناير 2026، بإجمالي قدره 5.0 مليار ريال سعودي. وخلال النصف الأول من العام 2026، تم تسجيل أعلى صافي شراء أسبوعي من قبل المستثمرين الأجانب في الأسبوع الثالث من أبريل 2026 بقيمة 2.3 مليار ريال سعودي، في حين تم تسجيل أعلى صافي بيع أسبوعي بقيمة 1.1 مليار ريال سعودي في الأسبوع الأول من مايو 2026. وفي الوقت ذاته، سجل المستثمرون الأفراد السعوديون صافي بيع قدره 22.3 مليار ريال سعودي خلال النصف الأول من العام 2026، مقابل صافي شراء قدره 7.1 مليار ريال سعودي في الفترة المقابلة من العام الماضي. كما سجل مستثمرو التجزئة أعلى صافي مشتريات لهم في مارس 2026، بقيمة بلغت 7.3 مليار ريال سعودي. وعلى صعيد إجمالي أنشطة التداول، انخفض إجمالي كمية الأسهم المتداولة في الأسواق الخليجية بنسبة 21.7 في المائة على أساس ربع سنوي ليصل إلى 64.0 مليار سهم في الربع الثاني من العام 2026، مقابل 81.7 مليار سهم في الربع الأول من العام 2026. وخلال هذا الربع، تراجعت كمية الأسهم المتداولة في ست من أصل سبع بورصات خليجية مقارنة بالربع السابق، وكانت الكويت السوق الوحيدة التي سجلت ارتفاعاً في حجم التداولات، إذ ارتفعت كمية الأسهم المتداولة في بورصة الكويت بنسبة 41.9 في المائة على أساس ربع سنوي لتصل إلى 17.2 مليار سهم في الربع الثاني من العام 2026، مقابل 12.1 مليار سهم في الربع

إنجاز جديد في سجل الشركة المميز

الرئيس التنفيذي لـ «ABK Wealth Management» شريف الرافعي ضمن قائمة «فوربس» لأقوى مديري الأصول في الشرق الأوسط للعام 2026

شريف الرافعي: شهادته تعكس الأداء الاستثنائي للشركة وثقة عملائنا التي نعتز بها

صارمة للحوكمة وإدارة المخاطر لحماية ثروات العملاء وتنميتها.

وقال الرافعي: «سنواصل توسيع منظومة الحلول الاستثمارية التي نقدمها لعملائنا، من خلال تطوير منتجات مبتكرة وتعزيز قدراتنا الرقمية، بما يواكب تطورات الأسواق العالمية ويلبي الاحتياجات المتغيرة للمستثمرين، ويعزز مكانة ABK Wealth Management كشريك موثوق في إدارة الثروات والاستثمار، وبما يساهم في الوقت ذاته في تعزيز الدور الريادي لدولة الكويت كمركز مالي واقتصادي حيوي في المنطقة».

وأضاف: «نحرص على تقديم حلول متكاملة تجمع بين الخبرة الاستثمارية والتكنولوجيا، بدءاً من الصناديق الاستثمارية وحلول إدارة المحافظ، وصولاً إلى منصة ABK Wealth Trade، بما يوفر لعملائنا تجربة استثمارية أكثر كفاءة ومرونة، ويعكس التزامنا المستمر بالابتكار وتقديم قيمة مضافة لعملائنا».

وتضم قائمة «فوربس الشرق الأوسط» السنوية نخبة من أبرز القيادات والرؤساء التنفيذيين لأكبر شركات إدارة الأصول في المنطقة، والذين يساهمون بشكل فعال في صياغة المشهد الاستثماري وتنمية الثروات.



شريف الرافعي

نعتز بها».

وأفاد بأن هذا التقدير الإقليمي يضع على عاتق الشركة مسؤولية أكبر لمواصلة الابتكار والتميز، مع التركيز أكثر من أي وقت مضى على صياغة خطط استثمارية مرنة وقادرة على التكيف مع ديناميكيات الأسواق المتغيرة، وفق معايير

حققت شركة «ABK Wealth Management» إنجازاً بارزاً يضاف إلى سجلها الحافل، حيث أعلنت مجلة «فوربس الشرق الأوسط» عن إدراج الرئيس التنفيذي شريف الرافعي، ضمن قائمتها السنوية المرموقة لـ «أقوى مديري الأصول في الشرق الأوسط للعام 2026».

وجاء اختيار الرافعي في المرتبة الـ 33 إقليمياً والمرتبة السابعة على مستوى دولة الكويت، ليؤكد مجدداً المكانة الريادية التي تتمتع بها الشركة في إدارة الثروات والأصول، وتقديراً لرؤيته الإستراتيجية في قيادة الشركة نحو تحقيق نمو مستدام وتطوير حلول استثمارية مبتكرة تلبي تطلعات العملاء في ظل متغيرات الأسواق الإقليمية والعالمية.

وجاء تواجد الرافعي في مركز متقدم ضمن القائمة ليعكس الأداء القوي والجهود المستمرة لـ «ABK Wealth Management» في تعزيز مكانتها كأحد الخيارات الاستثمارية الموثوقة في السوق الكويتي والمنطقة.

وبهذه المناسبة، صرح الرافعي، «اختياري ضمن قائمة فوربس الشرق الأوسط لأقوى مديري الأصول لهذا العام ليس إنجازاً شخصياً فحسب، بل هو شهادة استحقاق تعكس الأداء الاستثنائي والجهود الدؤوبة لكامل فريق العمل في (ABK Wealth Management)، وثقة عملائنا الغالية التي

عطائورات

مقاميس

maqames -perfume

55205700



تقرير شركة بيتك كابيتال حول «آفاق السوق العقاري الأمريكي»

العقارات التجارية عند نقطة تحول
والسوق يشهد تغيراً هيكلياً

حقبة ما بعد الفائدة الصفرية تعيد تشكيل معايير تقييم الاستثمار العقاري

السوق الأمريكي يشهد تحولاً هيكلياً من دورة تقودها وفرة السيولة إلى دورة يقودها الدخل

**صناديق الدين
وشركات التأمين
تساهم في سد جزء
من تراجع البنوك**

وتقيد أي انطلاقة محتملة وهي: تمويل أكثر تكلفة وأكثر انتقائية نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة وتأجل خفضها، وتشدّد متطلبات نسبة القرض إلى القيمة وتغطية خدمة الدين مقارنةً بالدورة السابقة، مؤكداً أن التحديات لا تكمن في توافر رأس المال، بل في ارتفاع تكلفته، وتشدّد شروطه، والفجوات التمويلية الناتجة عن بيئة أسعار الفائدة الحالية.

تضخم مستمر

وأفاد التقرير بأنه في وقت يدعم الاقتصاد المستقر الطلب على العقارات، فإن التضخم المستمر يُبقي ظروف التمويل مشددة، وتؤدي ضغوط إعادة التمويل إلى اختلالات في هياكل رأس المال، حتى في الأصول التي لا تزال تتمتع بأداء تشغيلي قوي.

وبالتالي أصبح رأس المال أقل تسامحاً مع هياكل رأس المال الضعيفة، وأكثر انتقائية في اختيار الفرص.

التدفق النقدي

وأبرز التقرير أن الدخل القائم، وجودة الإشغال، ومتانة صافي الدخل التشغيلي، والانضباط في سعر الدخول للاستثمار، أكثر أهمية من الاعتماد على انخفاض واسع النطاق في معدلات الرسملة، فالرافعة المالية الحصيفة والتمويل بسعر فائدة ثابت أو المحمي بأدوات التحوط، والسيولة الكافية، ركائز محورية للعائد مقابل المخاطرة.

الدورة المقبلة

وأشار التقرير إلى أنه من المرجح أن تكافئ الدورة المقبلة الانضباط، لا الانكشاف الواسع على السوق، إذ تميل إلى تفضيل التدفقات النقدية المتينة، والرفع المالي المنضبط، والتعرض الانتقائي للفرص الناتجة عن اختلالات هياكل رأس المال.

وأشار التقرير إلى أنه رغم التباطؤ في الاقتصاد الأمريكي، لكنه مستقر ويتمتع بمرونة هيكلية، إذ لا تزال أسواق العمل والمراكز المالية للأسر واستثمار الشركات أكثر متانة مقارنةً بالمراحل المتأخرة من الدورات السابقة، وبينما يبقى النمو متماسكاً، فإن الضغوط التضخمية تحدّ من فرص خفض أسعار الفائدة، وتُبقى ظروف التمويل مقيّدة.

**استمرار إتاحة التمويل
وعودة نشاط أسواق
التوريق العقاري من
أبرز عوامل الدعم**

**الضغوط التضخمية تحدّ
من فرص خفض أسعار
الفائدة، وتُبقى ظروف
التمويل مقيّدة**

وحدد التقرير بعض الفئات العقارية مرتفعة المخاطر مثل المكاتب النمطية، والتجزئة منخفضة الجودة، ومراكز التسوق المتقدمة، وأصول الضيافة الأكثر تأثراً بالدورات الاقتصادية، والسكني الفاخر متعدد الأسر في الأسواق التي تشهد فائضاً في المعروض.

عوامل داعمة

وفي معرض بيان العوامل الداعمة والمقيدة للاستثمار العقاري في السوق الأمريكي، خاصة العقارات التجارية، ذكر التقرير أن من أبرز عوامل الدعم استمرار إتاحة التمويل للأصول عالية الجودة وللجهات الراعية الموثوقة وعودة نشاط أسواق التوريق العقاري (CMBS)، فيما أصبحت صناديق الدين وشركات التأمين تساهم في سد جزء من تراجع البنوك مع استمرار المنافسة بين جهات التمويل على الأصول الجيدة. وأبرز التقرير أن ثمة عوامل قد تحد من نشاط الاستثمار

**الدورة المقبلة للسوق
ستكافئ التخصيص المنضبط
لرأس المال، لا الانكشاف
الواسع على السوق**

كشف تقرير أعدته شركة «بيتك كابيتال» الذراع الاستثماري لمجموعة بيت التمويل الكويتي حول «آفاق السوق العقاري الأمريكي» أن العقارات التجارية تقف عند نقطة تحول، خاصة بعد أن أعادت حقبة ما بعد الفائدة الصفرية تشكيل معايير تقييم الاستثمار العقاري، وأصبح المشهد يتمثل في دورة إعادة تمويل وتسعير انتقائي، لا أزمة ملاءة، ويشهد السوق الأمريكي تحولاً هيكلياً من دورة تقودها وفرة السيولة إلى دورة يقودها الدخل، ما يجعل الفرص تنشأ بشكل متزايد من اختلالات هياكل رأس المال، لا من تدهور تشغيلي.

وأكد التقرير أن السوق يتمتع بقبالية للاستثمار ولكن ليس على نطاق واسع، وينبغي لرأس المال المنضبط أن يعطي الأولوية لمتانة الدخل، وهياكل رأس المال المتحفظة، والفرص الانتقائية، حيث يحدد القطاع العقاري، وجودة الأصل وأساس التسعير وهيكّل رأس المال، جاذبية الفرصة الاستثمارية من منظور العائد مقابل المخاطرة.

العقارات التجارية

وأكد التقرير أنه مع إعادة تسعير تكلفة رأس المال، سيعتمد أداء العقارات التجارية بدرجة أقل على تعافي السوق على نطاق واسع، وبدرجة أكبر على التقييم المنضبط للفرص الاستثمارية، ومن المرجح أن تكافئ الدورة المقبلة للسوق التخصيص المنضبط لرأس المال، لا الانكشاف الواسع على السوق.

وأشار التقرير إلى أنه رغم أن ضغوط العقارات التجارية حالياً تقودها إعادة التسعير وإعادة التمويل، فإن العقارات التجارية تبقى قابلة للاستثمار بمؤشرات أداء يحددها اختيار القطاع وهيكّل رأس المال ومتانة الدخل.

وذكر التقرير أن رأس المال يتركز في القطاعات التي تتمتع بطلب متين، وعوامل دعم هيكلية، ورؤية تمويلية أوضح، وفي مقدمتها السكني متعدد الأسر، والصناعي واللوجستي، ومراكز بيانات مختارة.

بينما هناك قطاعات توفر فرصاً استثمارية انتقائية ومنها التجزئة الأساسية، والضيافة، ودور رعاية المسنين، والمكاتب الطبية.

زين الكويت تُتوّج بجائزة الابتكار في شبكات 5G Advanced في الخليج

«كابيتال فاينانس» منحتها الجائزة تقديراً لتطوير وتوظيف الشبكة لدعم الاقتصاد الرقمي في الدولة

زين تلتزم بنهج استراتيجي يضع تجربة العملاء في قلب أعمالها وتحقيق أعلى قيمة للأفراد ومشاريع الأعمال

تُوجت زين الكويت بلقب الشركة الرائدة في ابتكارات شبكة الجيل الخامس المُتقدّم في دول مجلس التعاون الخليجي للعام 2026 من مؤسسة كابيتال فاينانس إنترناشيونال.

وذكرت الشركة أن مؤسسة «كابيتال فاينانس» منحتها هذه الجائزة تقديراً لريادتها في تطوير تقنيات الشبكات المُتقدّمة، وتوظيفها عملياً لتقديم قيمة ملموسة للعملاء، وقطاع المشاريع والأعمال، ودعم مستهدفات الاقتصاد الرقمي في الكويت.

وأجرت مؤسسة كابيتال فاينانس إنترناشيونال تقييماً شاملاً، سلّطت فيه الضوء على نهج شركة زين الكويت العملي القائم على أسس راسخة في ابتكارات وتطبيقات تقنيات الجيل الخامس المُتقدّم (5G-A) على المستويين التشغيلي والتجاري، إذ أشادت لجنة التحكيم بقدرة الشركة على مواءمة استثمارات الشبكة مع سلوك العملاء، واقتصاديات الطيف الترددي، وجودة الخدمة، والقيمة الاستراتيجية طويلة الأمد، بدلاً من تبني التقنيات من الناحية الفنية بمعزل عن أثرها الفعلي.

الجدير بالذكر أن هذا الإنجاز يعكس رحلة التحول التي تقودها زين الكويت، لتصبح شركة تكنولوجيا متكاملة تضع العملاء في قلب أعمالها، وذلك في إطار استراتيجيتها التشغيلية «4WARD - التقدّم بغاية» وبما يتماشى مع أهداف رؤية الكويت 2035.

وكانت زين من أوائل الشركات التي أطلقت خدمات الجيل الخامس المُتقدّم تجارياً على نطاق واسع في الكويت خلال العام 2025، مع توفير التغطية في معظم أنحاء البلاد، وإرساء قاعدة أكثر تطوراً لتمكين الجيل القادم من الخدمات الرقمية.

وأعلنت زين الكويت مؤخراً عن نجاحها باستكمال اختبار مُعدّل نقل بيانات فائق وصل إلى 31 جيجابايت في الثانية، باستخدام تقنيات مُتقدّمة لتجميع الطيف مُتعدد النواقل عبر نطاقات أقل من 6 غيغاهرتز (باستخدام نطاقات n77 وn78 وn41) والموجات المليمترية (mmWave)، ما يعكس استمرار التزامها بالاستثمار في بناء بنية تحتية تقنية جاهزة للمستقبل، وتركيزها المتواصل على تطوير قُدرات الشبكة لمواكبة الطلب المُتزايد وتمكين الجيل القادم من الخدمات الرقمية.

يُجسّد هذا الإنجاز التقني تميّز زين في تطوير شبكتها وتوجيه استثماراتها بكفاءة، من خلال التكثيف المدروس في المناطق ذات الاستخدام المرتفع، والإدارة الذكية للسعات، وتعزيز القدرات في المواقع التي تُحقّق أعلى قيمة للعملاء من الأفراد والمؤسسات.

كما يعكس الإنجاز جاهزية الشبكة لدعم الحلول



المُتقدّمة للنفّاذ اللاسلكي الثابت، وخدمات الاتصال المُخصّصة للمؤسسات الكبيرة، وتطبيقات إنترنت الأشياء واسعة النطاق، والبيئات الذكية، إلى جانب التطبيقات التي تتطلّب سرعات نقل بيانات عالية وزمن استجابة فائق الانخفاض.

وتتمثّل أحد العناصر الرئيسية في نهج زين الكويت في انتقالها من الاعتماد على مؤشّرات أداء الشبكة التقليدية إلى نموذج إداري يضع تجربة العملاء في صميم عملياته، فمن خلال استخدام التحليلات والأدوات المدعومة بالذكاء الاصطناعي، تستطيع زين رصد الأعطال المحتملة بصورة مبكرة، وتحليل أنماط حركة البيانات، وتعزيز سرعة الاستجابة للأعطال، وتحسين الأداء استباقياً في المناطق التجارية والمواقع ذات الكثافة العالية وغيرها من المناطق التي تشهد استخداماً مكثّفاً للبيانات.

يضمن هذا النهج قياس الابتكار في الشبكة ليس فقط وفقاً للمعايير والمؤشرات التقنية، بل أيضاً استناداً إلى أثره الفعلي في موثوقية الخدمة واستقرار الأداء وزمن

الاستجابة وتجربة العملاء بشكل عام.

سلّطت لجنة التحكيم في «كابيتال فاينانس» الضوء على تعاون زين الكويت مع نخبة من شركات التكنولوجيا العالمية ومزوّدَي الخدمات السحابية فائقة النطاق، حيث تسهم هذه الشراكات، إلى جانب تحوّل منظومة دعم الأعمال الرقمية لدى زين، في تعزيز مرونة الخدمات والكفاءة التشغيلية والتخصيص وتقديم تجارب متكاملة عبر مختلف القنوات، فضلاً عن تسريع طرح المنتجات والخدمات الجديدة في السوق.

يُعزّز هذا التكريم مكانة زين الكويت في طليعة الابتكار في شبكات الجيل الخامس المُتقدّم على مستوى سوق دول مجلس التعاون الخليجي، ويعكس التزامها طويل الأمد بالاستثمار في البنية التحتية، وتطوير الكفاءات المتخصصة، وتعزيز التعاون مع الشركاء العالميين.

ومن خلال مواصلة تطوير شبكتها، تستمر زين في تمكين التجارب الرقمية المتقدمة، ودعم التحول الرقمي في القطاع الحكومي وقطاع الأعمال، والمساهمة في بناء كويت أكثر اتصالاً وابتكاراً وجاهزية للمستقبل.

استبيان «الاقتصادية»

يوليو 2026

توزيعات الأرباح النقدية للمساهمين في أسرع وقت... عدالة!

السؤال

«هل تؤيد فك ارتباط
التوزيعات النقدية عن
المنحة لتكون التوزيعات
النقدية بما لا يزيد عن
5 أيام عمل بعد
الجمعية العمومية؟»

☐ نعم

☐ لا

إيماناً بأهمية المشاركة وإبداء الرأي من أصحاب المصلحة، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من «الاقتصادية» في إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة، وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولوية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح «الاقتصادية» استبياناً شهرياً مكملًا للجهود، وموجه لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين في السوق المالي عموماً حول قضية محددة.

ومساهمة من «الاقتصادية» في إثراء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين، نطرح في استبيان يوليو 2026 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة عموماً، سواء على صعيد الشأن الاقتصادي أو في الشركات، وهو ملف «توزيعات الأرباح النقدية للمساهمين في أسرع وقت عدالة!»

التساؤل مستحق، والمطالب هادفة وطموحة ومهمة لتحقيق تنافسية السوق وإعلاء الممارسة، وتتماشى مع طموح تحويل الكويت مركز مالي متميز يتسم بالشفافية والجاذبية والريادة. وسؤال استبيان يوليو عن مطالبة جموع المساهمين والمستثمرين بسرعة توزيعات الأرباح النقدية وفك ارتباطها مع توزيعات المنحة، خصوصاً وأنها تحتاج لموافقة فقط من الجمعية العمومية، وذلك لسرعة تدفق السيولة، حيث أن جزء من العدالة يكمن في منح المساهمين توزيعاتهم في أسرع وقت، حيث أنه حتى الآن هناك شركات لم تمنح المساهمين توزيعات عام 2025.

يمكنكم المشاركة بأرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل
للتغيير»

عبر الواتساب
50300624

عبر موقع الجريدة الإلكتروني:
<https://aleqtisadyah.com>

حساب «الاقتصادية» على (X)
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

عطورات مقامس

Maqames_perfume

55205700



«العامّة للصناعة» تدعو إلى إخلاء ارتدادات القسائم



ودعت الهيئة مستغلي ارتدادات القسائم الصناعية المرخصة سابقاً من قبلها إلى إخلاء تلك الارتدادات بشكل فوري وعاجل، وإزالة الموجودات والمنشآت المقامة عليها.

كما طالبت بمراجعة الهيئة العامة للصناعة لسداد المستحقات المالية المترتبة على هذا الاستغلال حتى استكمال إجراءات الإخلاء والتسليم.

والذي أسند إلى بلدية الكويت اختصاص منح تراخيص التشوينات المؤقتة على المساحات والارتدادات الواقعة خارج مواقع القسائم الصناعية. وأوضحت أن القرار تضمن أيضاً تطبيق اشتراطات السلامة وفق أحكام المرسوم بقانون رقم (18) لسنة 1987 بشأن أنظمة السلامة وحماية المرافق العامة وموارد الثروة العامة.

أصدرت الهيئة العامة للصناعة الكويتية، اليوم الأحد، تنويهاً بشأن التراخيص المؤقتة للمساحات والارتدادات الواقعة خارج مواقع القسائم الصناعية، داعية إلى إخلاء ارتدادات قسائم بشكل فوري وعاجل. وقالت الهيئة إن ذلك يأتي امتثالاً لقرار مجلس الوزراء رقم (740) الصادر خلال الاجتماع رقم (109)- (2026/23) المنعقد بتاريخ 17 يونيو/حزيران 2026،

صندوق الاستثمارات السعودي يقترب من صفقة الاستحواذ على «EA» الأميركية بقيمة 55 مليار دولار



يقترب تحالف استثماري يضم صندوق الاستثمارات العامة السعودي من الحصول على صفقة الاستحواذ على شركة "إلكترونيك آرتس - Electronic Arts" الأميركية، مطورة ألعاب الفيديو، والبالغة قيمتها 55 مليار دولار.

ومن المتوقع أن تمنح المفوضية الأوروبية الضوء الأخضر للصفقة قبل نهاية يوليو، سواء بموجب قواعد دعم الشركات الأجنبية أو قواعد المنافسة، دون فرض شروط أو إجراءات تصحيحية.

ويضم التحالف أيضاً شركة أفينيتي بارتنرز التابعة لجاريد كوشنر، إلى جانب شركة "Silver Lake" في أكبر صفقة استحواذ ممولة بالإقراض في التاريخ.

ووافق مساهمو شركة "إلكترونيك آرتس" إحدى أكبر شركات ألعاب الفيديو في العالم، على صفقة بيع الشركة بقيمة 55 مليار دولار لتحالف استثماري دولي يقوده صندوق الاستثمارات العامة السعودي "PIF". وأقرّ مساهمو الشركة عرض الاستحواذ بسعر 210 دولارات للسهم الواحد.

ويملك صندوق الاستثمارات العامة السعودي حصة تُقدر بنحو 9% من "EA" منذ عام، ما يجعله أحد أبرز المساهمين.

وكشف تقرير صدر في وقت سابق أن صندوق الاستثمارات العامة السعودي سيستحوذ على نحو 93.4%

كما يمتلك الصندوق استثمارات ضخمة في شركات ألعاب عالمية مثل "نينتندو" و"تيك-تو" و"أكتيفيجن بليزارد" و"كابكوم" و"كوي تيكمو" عبر ذراعه الاستثمارية "سافي جيمز".

من أسهم "Electronic Arts"، مقابل 5.5% لـ "Silver Lake" و 1.1% لـ "Affinity Partners" ومن المتوقع أن يدفع الصندوق نحو 29 مليار دولار للحصول على حصته المسيطرة.

32.2 مليار ريال.. الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عُمان بنهاية الربع الأول



وأظهرت البيانات أن التدفقات الاستثمارية خلال عام 2025 بلغت نحو 2.36 مليار ريال عُماني، مقابل 3.56 مليار ريال في عام 2024، في حين واصل الرصيد التراكمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الارتفاع.

وكان حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عُمان ارتفع بنهاية الربع الرابع من عام 2025 إلى 31.381 مليار ريال عُماني، محققاً نمواً بنسبة 8.1 بالمائة مقارنةً بالفترة نفسها من عام 2024.

سجلت سلطنة عُمان نمواً في رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنهاية الربع الأول من عام 2026؛ ليصل إلى نحو 32.2 مليار ريال، بزيادة قدرها 8.7 بالمائة على أساس سنوي؛ وفق بيانات أولية.

وأظهرت البيانات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، أن التدفقات الاستثمارية خلال الفترة بلغت نحو 2.57 مليار ريال؛ ما يعكس استمرار تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الاقتصاد الوطني.

وواصل قطاع النفط والغاز استحوذه على الحصة الأكبر من إجمالي الاستثمارات، بقيمة تقارب 25.89 مليار ريال، بنمو نسبته 9.5 بالمائة، إلى جانب تدفقات استثمارية بلغت 2.24 مليار ريال.

وجاء قطاع الصناعة التحويلية في المرتبة الثانية بحجم استثمارات بلغ نحو 2.87 مليار ريال، محققاً زيادة بنسبة 5.4 بالمائة، فيما سجلت التدفقات فيه حوالي 146.7 مليون ريال.

كما بلغت استثمارات قطاع الوساطة المالية نحو 1.57 مليار ريال، مع نمو نسبته 9.6 بالمائة، وتدفقات استثمارية عند 137.7 مليون ريال.

وعلى صعيد الدول المستثمرة، تصدرت المملكة المتحدة قائمة أكبر المستثمرين في السلطنة بإجمالي استثمارات تجاوز 16.88 مليار ريال، بارتفاع نسبته 9.9 بالمائة.

في حين سجلت الاستثمارات القادمة من الولايات المتحدة نحو 8.7 مليار ريال بنمو 10 بالمائة، كما ارتفعت استثمارات الكويت إلى 1.44 مليار ريال بزيادة 4.6 بالمائة، وبلغت استثمارات الصين نحو 901.5 مليون ريال بنمو 9.3 بالمائة.

ويعكس هذا الأداء استمرار جاذبية الاقتصاد العُماني للاستثمارات الأجنبية؛ مدعوماً بتركيز قوي على قطاع الطاقة وتوسع ملحوظ في القطاعات غير النفطية.

تصميم مواقع الكترونية

مواقع احترافية

بريد الكتروني

دعم فني



www.MadeInKwt.com

[00965] 55550567

«الأونكتاد»: السعودية ضمن أكبر 20 جهة عالمية للاستثمار الأجنبي المباشر



تقدمت السعودية إلى المركز الـ 13 عالميًا بين أكبر الاقتصادات المستقبلية للاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2025، مقارنة بالمركز الـ 17 في عام 2024، وذلك وفقًا لتقرير الاستثمار العالمي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد".

وبحسب التقرير، بلغ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المملكة 32.6 مليار دولار في 2025، مقارنة بـ 21.3 مليار دولار في 2024، مسجلة نموًا يقارب 53%، فيما ارتفع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر داخل المملكة إلى 293.3 مليار دولار.

ويعكس هذا الأداء ارتفاع الثقة مع تنامي جاذبية القطاعات الإستراتيجية المتوافقة مع مستهدفات رؤية المملكة 2030، بما في ذلك الطاقة، البنية التحتية، التقنية، الصناعات المتقدمة، والخدمات اللوجستية.

ويشكل الأداء رسالة ثقة من مجتمع الأعمال الدولي تجاه البيئة الاستثمارية السعودية، والتسهيلات التشريعية غير المسبوق، وتمكين المستثمرين الاستراتيجيين من تحقيق أهدافهم الاقتصادية، عبر التكامل والمواءمة القطاعية بين الفرص الحكومية الكبرى ورؤوس الأموال المحلية والأجنبية. وأكد التقرير قصة التطور التي شهدتها المملكة خلال الأعوام الخمسة الماضية، وتحقيق مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للاستثمار، التي جاءت لرفع تنافسية البيئة الاستثمارية السعودية، عبر حزمة من المبادرات لتمكين المستثمرين من دخول السوق بخطوات ميسرة.

التجارة غير النفطية الإماراتية تتجاوز 527 مليار دولار النصف الأول 2026

نمو الناتج المحلي الإجمالي للدولة بنسبة 3.1% خلال عام 2026، رغم التحديات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة، مدعومًا بمرونة قطاعات التجارة والسياحة والخدمات المالية والإنشاءات.

كما رجح صندوق النقد الدولي تسارع النمو إلى 5.3% في عام 2027 مع تحسن الأوضاع الإقليمية واستمرار تنفيذ مشروعات التنويع الاقتصادي.

كما تتوقع المؤسسات الدولية استمرار تفوق الاقتصاد الإماراتي على العديد من اقتصادات المنطقة بفضل تنامي مساهمة القطاعات غير النفطية.

وقدر البنك الدولي نمو الاقتصاد الإماراتي بنحو 5% في عام 2026 و 5.1% في 2027، مدفوعًا بالتوسع في التجارة والخدمات اللوجستية والاستثمارات الأجنبية، إلى جانب استفادة الدولة من موقعها كمركز يربط بين أسواق آسيا وأفريقيا وأوروبا.

كما تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن النمو غير النفطي في الإمارات ظل فوق مستوى 5% خلال السنوات الأخيرة، ما يعكس نجاح استراتيجية التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على عائدات النفط.

وكانت الإمارات قد حققت في عام 2025 رقمًا قياسيًا في إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية بلغ 3.8 تريليون درهم (نحو 1.03 تريليون دولار) للمرة الأولى في تاريخها، مدفوعة بنمو الصادرات غير النفطية بنسبة 45.5% لتصل إلى 813.8 مليار درهم (نحو 221.6 مليار دولار).

كما تجاوزت التجارة غير النفطية حاجز تريليون درهم (نحو 272.3 مليار دولار) خلال الربع الأخير من العام الماضي وحده، بحسب بيانات وزارة الاقتصاد الإماراتية.

ما يعكس نجاح استراتيجية التنويع الاقتصادي التي تنتهجها الدولة، إذ أصبحت التجارة والخدمات اللوجستية والصناعات التحويلية والاستثمار الأجنبي المباشر من أبرز محركات النمو الاقتصادي في الإمارات، التي عززت مكانتها خلال السنوات الأخيرة باعتبارها أحد أهم مراكز التجارة العالمية وإعادة التصدير.

نمو اقتصاد الإمارات

ويستند الأداء التجاري القوي للإمارات إلى استمرار نمو الاقتصاد غير النفطي، إذ توقع صندوق النقد الدولي

سجلت التجارة الخارجية غير النفطية في الإمارات مستوى تاريخيًا جديدًا خلال النصف الأول من عام 2026، بعدما ارتفعت بنسبة 13.1% على أساس سنوي لتصل إلى 1.937 تريليون درهم (نحو 527.5 مليار دولار)، وفق ما أعلنه الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي.

قوة التجارة الخارجية

وقال الشيخ محمد بن راشد، في منشور عبر منصة "إكس"، إن هذه النتائج تعكس استمرار زخم الاقتصاد الإماراتي وقدرته على تعزيز مكانته كمركز عالمي للتجارة والاستثمار، مشيرًا إلى أن الصادرات غير النفطية سجلت بدورها مستوى قياسيًا جديدًا بلغ 452.8 مليار درهم (123.3 مليار دولار) خلال النصف الأول من العام الجاري.

يأتي الأداء القوي للتجارة الخارجية في وقت تواصل فيه الإمارات توسيع شبكة اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة مع عدد من الدول، في إطار استراتيجية تستهدف تعزيز انفتاح الاقتصاد وتنويع مصادر النمو بعيدًا عن قطاع النفط.



الاقتصادية

جريدة النخبة ورواد المال والأعمال



نستقبل الاخبار على البريد التالي: news@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

الاقتصادية

ALEQTISADYAH

قراءنا الأعزاء..

خدمة إرسال الواتس أب تواجه
مشاكل فنية وتحديات
في الإرسال تابعونا

عبر الحسابات التالية

قناة الاقتصادية الكويتية على واتساب



www.aleqtisadyah.com



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw



aleqtisadyah_kw



aleqtisadyah.com





Detox

YOUR BODY



Relax

YOUR MIND



Boost

IMMUNITY



Recover

FASTER



Strengthen

YOUR HEART



Renew

YOUR SKIN



97989059



Sales@sunlightenme.com



Second Day Delivery /
Instalation to Kuwait

«المركزي الأوروبي» مرشح لإبقاء الفائدة في يوليو وسط تأهب لمخاطر الحرب

يُتوقع أن يؤجل البنك المركزي الأوروبي رفع أسعار الفائدة للمرة الثانية، خلال الأسبوع المقبل، على أن يُبقي هذا الخيار مطروحاً لاجتماع سبتمبر.

وبعد رفع تكاليف الاقتراض في يونيو إثر قفزة أسعار الطاقة، أعرب مسؤولو السياسة النقدية في بادئ الأمر عن ثقتهم بأن مفاوضات السلام بين واشنطن وطهران ستحد من تداعيات الصراع على أسعار المستهلكين في منطقة اليورو.

لكن تجدد القتال وعدم اليقين بشأن حركة السفن عبر مضيق هرمز أعاداهم إلى نقطة البداية، وفقاً لمحافظ البنك المركزي اليوناني يانيس ستورناراس.

ومن المستبعد أن تدفع البيانات الصادرة منذ اجتماع يونيو مسؤولي البنك المركزي الأوروبي إلى التحرك فوراً يوم الخميس. فأسعار النفط والغاز قريبة من مستويات السيناريو الأساسي الذي حدده صناع السياسة النقدية الشهر الماضي، كما تباطأ التضخم بأكثر من المتوقع. ولا يُرجح أن يغير مسح الإقراض المصرفي الذي يصدره البنك يوم الثلاثاء الصورة بشكل كبير. ويمنح ذلك مسؤولي السياسة النقدية وقتاً لتقييم تطورات الوضع خلال الصيف. ويمكن للرئيسة كريستين لاغارد الإشارة إلى كثرة البيانات المُنتظر صدورها قبل اجتماع سبتمبر، بما يشمل تقريرين إضافيين للتضخم، وقراءة للنمو الاقتصادي بالربع الثاني، وعدة مسوح لقطاع الأعمال.

ستصل أولى هذه البيانات يوم الجمعة، عندما تنشر "ستاندرد آند بورز غلوبال" (S&P Global) مسحها الشهري لمديري المشتريات. وفي يونيو، ارتفع المؤشر المركب لمنطقة اليورو إلى 50 نقطة بالضبط، وهو الحد الفاصل بين النمو والانكماش. يرجح المستثمرون والاقتصاديون أن تقنع البيانات الجديدة، في نهاية المطاف، مجلس محافظي البنك المركزي الأوروبي بمواصلة تشديد السياسة النقدية في قراره المنتظر في 10 سبتمبر.

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

اشترك مجاناً ليصلك العدد

50300624

أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب

50300624 **الاقتصادية**
ALEQTISADYAH

من المستفيد من تدمير القطاع العقاري!!

العالم ينهافت على المستثمر الأجنبي والعدل ترفض تسجيل العقارات للأجانب

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

صدقت «الاقتصادية» في الإفصاح

وتأخر «بيتك» في الإفصاح

الحكم 20 أكتوبر

الحكومة تأجل الإفصاح عن الإفصاح

الحكومة تأجل الإفصاح عن الإفصاح



مدير التسويق
والإعلان

للتواصل

نستقبل الأخبار على البريد التالي

رئيس التحرير
هشام الفهد

الموقع الالكتروني

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

@aleqtisadyahkw

حازم حيدر

50300624



news@aleqtisadyah.com

editor@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

جريدة اقتصادية
إلكترونية يومية
تصدر كل يوم
صباحاً بنظام pdf